

كيف يمكن تحديث قوانين الاعلام لمواكبة التغيرات الرقمية



المؤلف: كريستينا روزغوني

ملخص المشروع

تأتي هذه الدراسة في إطار مشروع "إصلاح الإعلام وتزيز حرية التعبير في لبنان"، الذي تنفذه مؤسسة مهارات، المفكرة القانونية، ومركز أبحاث الإعلام والصحافة الأوروبي (MJRC) بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان. يهدف المشروع إلى تعزيز حرية التعبير في لبنان من خلال تعزيز إصلاح قانون الإعلام كأحد أولويات الأجندة الوطنية، وتحسين بيئة تغطية وسائل الإعلام للعملية الانتخابية بما يتعلق بالشفافية والمساءلة.

يدعم المشروع نشر أوراق بحثية التي أنتجتها مؤسسة مهارات حول السياق اللبناني المحلي والتي أعدتها MJRC حول المعايير الأوروبية وأفضل التوصيات التي تتناسب مع السياق اللبناني. تتناول هذه الأوراق ستة مواضيع رئيسية: حماية الصحفيين ومصادرهم، حرية التجمع الصحفي، إلغاء التجريم، الحوافز، الابتكار، التنظيم والفرص للتنظيم المشترك والتنظيم الذاتي في وسائل الإعلام.



Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تنويه:

مؤل الاتحاد الأوروبي هذا المنشور. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق مهارات وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

كريستينا روزغوني

الدكتورة كريستينا روزغوني هي أكاديمية في معهد دراسات الإعلام والاتصال المقارنة (CMC) التابع للأكاديمية النمساوية للعلوم (ÖAW) وخبيرة قانونية وسياسية دولية في مجال الإعلام والاتصالات والملكية الفكرية. تعمل مع منظمات دولية وأوروبية (مثل الاتحاد الدولي للاتصالات/الأمم المتحدة، اليونسكو، مجلس أوروبا، المفوضية الأوروبية، بنك العالم InfoDev، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا و MA لشبكة BBC)، بالإضافة إلى الحكومات الوطنية والجهات التنظيمية كمستشارة في مجال حرية الإعلام، وسياسات الترددات الإذاعية، وحوكمة المنصات الرقمية.

المحررين: ماريوس دراغومير وجوديت ساكاش

إعداد

مركز أبحاث الإعلام والصحافة الأوروبي MJRC:

هو **مركز أبحاث** مستقل في مجال وسائل الإعلام، يسعى إلى تحسين جودة وسائل الإعلام والسياسات الإعلامية، من خلال تبادل المعرفة وتقديم الدعم المادي.

يرتكز المركز على أبحاث حول التنظيم والسياسات الإعلامية، ملكية وسائل الإعلام وتمويلها، والروابط بين شركات التكنولوجيا والسياسة والصحافة.

مؤسسة مهارات:

مؤسسة **مهارات** هي منظمة رائدة في مجال حرية التعبير في بيروت، مكرسة للحملات المستندة على البحث وتعزيز الروابط بين الصحفيين والأكاديميين وصانعي السياسات.

تعمل مهارات على تعزيز وتمكين حرية التعبير، التشجيع على الحوار الإعلامي ذي الجودة، الدفاع عن نزاهة المعلومات عبر الانترنت وخارجها. تروج مهارات للابتكار وإشراك مجتمع الصحافة ووكلاء التغيير في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز السرد والنقاش الشامل والتصدي للمعلومات الخاطئة والمضللة والمحتوى الضار.

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي	الصفحة ١
١. مقدمة	الصفحة ٣
٢. السياق: المعايير القانونية الدولية المتعلقة بحرية التعبير وحرية الإعلام كأساس لتحديث قوانين الإعلام	الصفحة ٤
٣. نظرة عامة على أحدث الأحكام القانونية ومحاولات تنظيم الاتصالات الرقمية التي تؤثر على وسائل الإعلام والصحافة في أوروبا	الصفحة ٦
٤. موجز لمناقشات السياسات الرئيسية حول تنظيم الاتصالات الرقمية عبر الإنترنت في الاتحاد الأوروبي	الصفحة ٨
٥. تحديث الأطر القانونية المتعلقة بالإعلام في الاتحاد الأوروبي	الصفحة ١١
١.٥- تنظيم المحتوى الإعلامي على المنصات الإلكترونية	الصفحة ١١
١.١.٥- التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية	الصفحة ١١
٢.١.٥- قانون الخدمات الرقمية	الصفحة ١٣
٢.٥- حق المؤلف في العصر الرقمي	الصفحة ١٦
٣.٥- حماية حرية الإعلام والتعددية	الصفحة ١٩
٤.٥- حماية البيانات والخصوصية على الإنترنت ووسائل الإعلام	الصفحة ٢٢
الاستنتاجات	الصفحة ٢٦
توصيات لإصلاح الإعلام في لبنان	الصفحة ٢٧

ملخص تنفيذي

يشكل تحديث القوانين ذات الصلة بوسائل الإعلام، بما في ذلك قانون حق المؤلف ولوائح حماية البيانات، استجابة حاسمة للرقمنة السريعة للمحتوى الإعلامي وظهور التوزيع العالمي عبر الإنترنت عبر منصات مختلفة. وفي سياق الاتحاد الأوروبي، قد نشهد تحولاً جوهرياً في السياسة من منظور اقتصادي ليبرالي إلى نهج موجه نحو الدستور، مع الدور القيادي الذي تؤديه محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى مواجهة قوى المنصات الرقمية. لقد قدمت الرقمية في الاتحاد الأوروبي تحولاً تنظيمية مهمة لحماية الحقوق الأساسية والقيم الديمقراطية مع موازنة الحاجة إلى التقدم التكنولوجي.

عند تنظيم المنصات الإلكترونية المتعلقة بالمحتوى الإعلامي (i)، كان هدف السياسة للاتحاد الأوروبي يتمثل في جعل مقدمي خدمات المنصات عبر الإنترنت يتحملون المزيد من المسؤولية عن المحتوى الذي ينشرونه وتأثيراتهم على المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تتجلى الحاجة إلى تكافؤ الفرص للخدمات الرقمية، وضمان سلوك منصة الإنترنت المسؤول وتعزيز الشفافية والإنصاف. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالدعوة إلى تطبيق حقوق الإنسان وتعزيز وصول الجميع من دون عوائق ورقابة وتمييز إلى الخدمات الإلكترونية، وفقاً للمعايير القانونية الدولية.

تتألف الركيزتان الأساسيتان من تشريعات الاتحاد الأوروبي اللتان تنظمان المحتوى الذي يتصل مباشرةً بالمنصات الإلكترونية من التوجيه المنقح المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية (AVMSD) وقانون الخدمات الرقمية (DSA). في ما يتعلق بالتوجيه المنقح المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية، وسّع الاتحاد الأوروبي نطاق القواعد المطبقة على منصات مشاركة الفيديو ضمن المجالات المحددة جيداً لحماية القاصرين من المحتوى الضار عبر الإنترنت، ومكافحة خطاب الكراهية والاستفزاز العلني لارتكاب جرائم إرهابية. وبالتوازي مع ذلك، ركّز الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على ضمان أن يعمل المنظمون الوطنيون - الذين يشرفون على تطبيق القواعد الجديدة - كجهات فاعلة عامة مستقلة ومهنية وخاضعة للمساءلة. يعدّ قانون الخدمات الرقمية جزءاً ملحوظاً من التشريع والتنظيم المتعلقين بالمنصات الإلكترونية للتقدم المحتمل لمقدمي المحتوى الإعلامي والصحفيين، مع أهمية قصوى لمتطلبات المنصات بشأن الشفافية والمساءلة.

كان حق المؤلف في العصر الرقمي (ii) مجال تنازع جدي في الاتحاد الأوروبي، وقدم التوجيه الجديد بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة (CDSMD) إطاراً لحماية حق المؤلف المحدث رقمياً ومسؤولية مقدمي خدمات مشاركة المحتوى الإلكتروني (المنصات). توفر الحق الجديد للناشرين الصحفيين لتعزيز جودة الصحافة مقابل المنصات الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، كان الهدف من السياسة العامة لما يسمى «بند فلتر التحميل» هو إلزام المنصات الإلكترونية بإبرام اتفاقيات ترخيص بشأن حقوق المؤلف في المحتوى الذي ينشئه المستخدمون مع أصحاب حقوق المؤلف الرئيسيين؛ ومع ذلك، فقد انتقدت القواعد الجديدة بشدة باعتبارها حوافز للرقابة عبر الإنترنت والقيود المحتملة للحق في الحصول على المعلومات. يجب أن تحذر مناقشات الاتحاد الأوروبي صانعي السياسات والمشرعين اللبنانيين من الاعتبارات الدقيقة بشأن تأثير حقوق المؤلف كعائق محتمل أمام حرية التعبير.

تُعد حماية حرية وسائل الإعلام والتعددية (iii) مجالًا ناشئًا لتشريع جديد في الاتحاد الأوروبي، لا سيّما في ما يتعلق بمشروع قانون حرية الإعلام الأوروبي (EMFA)، الذي اقترح مجموعة جديدة من القواعد والآليات التي تعزز التعددية الإعلامية والاستقلال في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. يُناقش اقتراح قانون حرية الإعلام الأوروبي حاليًا في البرلمان الأوروبي. وفي الوقت نفسه، فإن الاعتبارات الأساسية بشأن الحاجة إلى ضمانات قانونية وتنظيمية جديدة تكفل استقلالية التحرير، وشفافية ملكية وسائل الإعلام، وتعزيز استقلالية السلطات التنظيمية الوطنية لوسائل الإعلام، هي اعتبارات ذات صلة بالسياق اللبناني. علاوة على ذلك، يجب على أصحاب المصلحة اللبنانيين النظر في الاستجابات القانونية المقترحة حديثًا لمواجهة ازدياد رفع دعاوى قضائية استراتيجية ضد المشاركة العامة (SLAPPS).

دخلت حماية البيانات والخصوصية على الإنترنت (iv) في الاتحاد الأوروبي حقبة تشريعية جديدة مع ظهور معالجة ضخمة للبيانات الشخصية بواسطة المنصات الرقمية عبر الإنترنت. تهدف اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في معالجة البيانات وحماية الحقوق الفردية في الخصوصية مقابل التحويل إلى البيانات والتحول إلى المنصات الإلكترونية. غير أن القواعد الجديدة لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية يجب أن تكون متوازنة بعناية في ما يتعلق بتأثيرها على حرية التعبير؛ وبالتالي، يجب أن تصاحب عملية التحديث القانوني استثناءات مناسبة ومصممة بشكل جيد للامتيازات الصحفية.

باختصار، تقدّم الفترة الأخيرة والحالية لتشريعات الاتحاد الأوروبي في مجالات (i) تنظيم المنصات الإلكترونية المتعلقة بالمحتوى الإعلامي، (ii) حق المؤلف في العصر الرقمي، (iii) حماية حرية وسائل الإعلام والتعددية، و(iv) حماية البيانات والخصوصية، رؤى أساسية وهادفة لمختلف الجوانب، ولكن في نفس الوقت توفر تحديات بشأن تحديث القانون، وهو ما ينبغي أن ينظر فيه واضعو السياسات والمشرعون اللبنانيون. والأهم من ذلك، يجب أن تكون حماية الحريات الأساسية عبر الإنترنت متوازنة مع أهداف السياسة العامة المشروعة الأخرى، مع الحرص الشديد على تحديد حدود تدخل الدولة.

1. مقدمة

كان الدافع وراء تحديث قانون الإعلام، بما في ذلك قانون حق المؤلف ولوائح حماية البيانات، هو الرقمنة السريعة للمحتوى الإعلامي ومنصات التكنولوجيا سريعة النمو التي غيرت عملية توزيع المحتوى عبر الإنترنت. نظرًا إلى أن التكنولوجيا تغير كيفية استهلاكنا للمحتوى ومشاركته، يجب تكييف الأطر القانونية لمواجهة التحديات والفرص التي تثيرها هذه التغييرات. وقد مكن التحول الأساسي في إنتاج المحتوى الرقمي ونشره عبر المنصات الإلكترونية من الوصول إلى المحتوى الإعلامي وتوزيعه عالميًا من دون حدود، ومع ذلك فقد حدّ بشكل كبير من قدرة الدول على تحقيق أهداف السياسة في إطار ولايتها القضائية. تتطلب كل هذه التحديات تحديثًا لقوانين وسائل الإعلام لضمان حماية حقوق المواطنين والمبدعين وتحديد الولاية القانونية في المجال الرقمي بوضوح.

وبالمثل، نظرًا إلى أن ظهور المحتوى الذي ينشئه المستخدمون على المنصات الإلكترونية قد أدّى إلى طمس الخطوط الفاصلة بين إنشاء المحتوى واستهلاكه، يجب تحديث القوانين والأنظمة لتحقيق التوازن الصحيح بين حماية مصالح أصحاب حقوق المؤلف واستيعاب الاستخدام المشروع للمحتوى من دون تعريض حرية التعبير للخطر. وبالتالي، فإن قوانين حقوق المؤلف التقليدية، التي صمّمت لعصر ما قبل الرقمي وقد لا تتصدى بشكل كافٍ لتحديات توزيع المحتوى الرقمي، تحتاج إلى تحديث. وينبغي أن يؤدي تحديث هذه القوانين إلى تحفيز الابتكار ودعم تطوير نماذج مستدامة للأعمال التجارية مع ضمان التعويض العادل لأصحاب حقوق المؤلف ومنع الممارسات الاحتكارية أو المقيدة.

اكتسبت لوائح حماية البيانات والخصوصية زخمًا جديدًا مع رقمنة استهلاك المعلومات. نظرًا إلى أن المنصات الإلكترونية تجمع وتعالج كميات هائلة من بيانات المستخدم، فإن الحاجة تدعو إلى أحكام قانونية لحماية خصوصية المستخدم، ومنع انتهاكات البيانات، وضمان التعامل مع المعلومات الشخصية بمسؤولية، ما يجعل منصات التكنولوجيا مسؤولة عن ممارسات معالجة البيانات الخاصة بها.

في جميع هذه المجالات، (i) تنظيم المنصات الإلكترونية المتعلقة بالمحتوى الإعلامي، (ii) وحقوق المؤلف في العصر الرقمي، (iii) وحماية حرية وسائل الإعلام والتعددية، و(iv) حماية البيانات والخصوصية، يجب أن يتوافق تحديث التشريعات والأنظمة المصاحبة لها مع المعايير القانونية الدولية المتعلقة بحرية التعبير من خلال الموازنة بعناية بين المطالبات المشروعة للأفراد وغيرهم من أصحاب الحقوق، وأهداف السياسة العامة.

ومن الناحية العملية، ينبغي للقوانين المحدثة أن تضمن قدرة الأفراد على الوصول إلى محتوى متنوع وعالي الجودة مع احترام حقوقهم في حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، والخصوصية. ويجب عليهم أيضًا حماية الجمهور من أشكال التواصل الضارة، مثل المعلومات المضللة.

٢. السياق: المعايير القانونية الدولية المتعلقة بحرية التعبير وحرية الإعلام كأساس لتحديث قوانين الإعلام

لا يتم تحديث القوانين المتعلقة بالإعلام من فراغ، بل في سياق المعايير القانونية الدولية المتعلقة بحرية التعبير وحرية الإعلام. ووفقاً لهذه المعايير، فإن حرية الرأي والتعبير هي حقوق أساسية لكل إنسان ولا غنى عنها لكرامة الفرد وتحقيق ذاته. وهي تشكل دعائم أساسية للديمقراطية وسيادة القانون والسلام والاستقرار والتنمية المستدامة والشاملة والمشاركة في الشؤون العامة. ويقع على عاتق الدول التزامات باحترام الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته وتعزيزه. يجب حماية جميع حقوق الإنسان خارج الإنترنت، وحقوق الاتصال على وجه الخصوص، عبر الإنترنت.[١]

تتضمن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الأحكام الرئيسية المتعلقة بالحق في حرية التعبير. وينطبق هذا الحق على أشكال التعبير بغض النظر عن الوسيلة التي تُستخدم للتعبير، بما في ذلك المنصات الرقمية وقنوات التوزيع عبر الإنترنت. ويشمل الحق في حرية التعبير أيضاً الحق في "التماس" المعلومات و"نقلها".

وبالتالي، فإن حرية التعبير تمكن الجميع من المساهمة في المجال العام والوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات ووجهات النظر. وتدعم هذه الجوانب من الحق مفاهيم السياسة العامة مثل تعددية وسائل الإعلام وتنوعها، فضلاً عن الحق في الوصول إلى المعلومات، وهي ذات أهمية كبيرة في السياق الرقمي. وتؤكد المعايير الدولية المتعلقة بالاتصال السمعي البصري (انظر التعليق العام رقم 34 بشأن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) [٢] أن تنظيم وسائل الإعلام ينبغي أن يكون دقيقاً ومناسباً، وفقاً لطبيعة كل قطاع من قطاعات وسائل الإعلام، بما في ذلك محتوى وسائل الإعلام الرقمية والإلكترونية.

١- قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة L13 - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع بها على شبكة الإنترنت، 6 تموز/يوليو 2012.
٢- التعليق العام رقم 34 بشأن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في 29 يونيو/حزيران 2011، ينص على ما يلي (الفقرة 39):
ينبغي للدول الأطراف أن تضمن أن يكون الإطار التشريعي والإداري لتنظيم وسائل الإعلام متفقين مع أحكام الفقرة 3.92. وينبغي أن تراعي القواعد التنظيمية الفروق بين قطاعي وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة وبين الإنترنت، وأن تلاحظ في الوقت نفسه أيضاً الطريقة التي تتلاقى بها مختلف وسائل الإعلام. ويجب على الدول الأطراف أن تتجنب فرض شروط صعبة ورسوم باهظة على ترخيص وسائل الإعلام الإذاعية، بما في ذلك في المحطات المجتمعية والمحطات التجارية. وينبغي أن تكون المعايير اللازمة لتطبيق هذه الشروط ورسوم الترخيص معقولة وموضوعية وواضحة وشفافة وغير تمييزية وأن تكون فيما عدا ذلك متمشية مع العهد. وينبغي أن توفر النظم المتعلقة بالترخيص بالبيث الإذاعي بوسائل الإعلام المحدودة القدرات مثل الخدمات السمعية والبصرية الأرضية والساتلية تخصيصاً عادلاً لفرص النفاذ والترددات بين مؤسسات البيث الإذاعي العامة والتجارية والمجتمعية. وتوصي الدول الأطراف التي لم تنشأ بالفعل بعد هيئة للترخيص بالبيث الإذاعي بأن تنشئ هيئة عامة ومستقلة للترخيص بالبيث الإذاعي تتمتع بسلطة دراسة طلبات الإذاعة ومنح التراخيص.
كما تنص الفقرة 40 من الوثيقة نفسها على ما يلي: "ينبغي للدولة ألا تفرض رقابة احتكارية على وسائل الإعلام وينبغي لها أن تعزز تعددية تلك الوسائط ونتيجة لذلك، ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ التدابير المناسبة بما يتسق مع العهد، لمنع أي هيمنة غير ملائمة في وسائل الإعلام أو منع تركز مجموعات إعلامية مملوكة للقطاع الخاص في أوضاع احتكارية قد تُضر بتنوع المصادر والآراء".

في أوروبا، تكون حرية التعبير والإعلام محمية بموجب المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان^[٣]، وهي المعاهدة الرئيسية لحماية حقوق الإنسان. ويذكر أن من دور كل دولة ومسؤوليتها ضمان هذه الحريات وضمنان تعددية وسائل الإعلام وفقاً للالتزامات الإيجابية والسلبية المنصوص عليها في المادة. ويتمثل الالتزام الإيجابي في تهيئة بيئة اتصال تدعم التدفق الحر للمعلومات والأفكار في المجتمع للسماح لوسائل الإعلام الحرة والمستقلة بالازدهار. أما في ما يتعلق بالالتزامات السلبية، فإن الحق يقتضي من الدول ألا تتدخل في ممارسة الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، باستثناء ما يسمح به القانون الدولي. ولا يجوز للقيود المفروضة على ممارسة حرية التعبير أن تعرّض الحق نفسه للخطر. شددت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً على أنه يجب ألا تقلب العلاقة بين الحق والقيود، بين القاعدة والاستثناء^[٤]. والجدير بالذكر أن أي قيود من هذا القبيل يجب أن تجتاز ما يسمى بالاختبار التراكمي المكوّن من ثلاثة أجزاء^[٥].

يعدّ تحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بوسائل الإعلام في أوروبا، لا سيّما في الاتحاد الأوروبي، عملاً موازناً بين الالتزامات الإيجابية والسلبية للدولة في ضمان حرية التعبير والبيئة التمكينية.

٣- المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تنص على ما يلي: "١- لكل إنسان الحق في حرية التعبير. هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية. وذلك دون إخلال بحق الدولة في تطلب الترخيص بنشاط مؤسسات الإذاعة والتلفزيون والسينما؛ 2- هذه الحريات تتضمن واجبات ومسؤوليات. لذا يجوز إخضاعها لشكليات إجرائية، وشروط، وقيود، وعقوبات محددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي، وسلامة الأراضي، وأمن الجماهير وحفظ النظام ومنع الجريمة، وحماية الصحة والآداب، واحترام حقوق الآخرين، ومنع إفشاء الأسرار، أو تدعيم السلطة وحياد القضاء".
٤- انظر CCPR/C/21/Rev.1/Add.9، الفقرات 11-16.

٥- 1. يجب أن ينص عليها القانون وأن تكون شفافة ومتاحة للجميع (مبدأ اليقين القانوني وإمكانية التنبؤ والشفافية). 2. ويجب عليها أن تسعى إلى تحقيق أحد الأغراض المنصوص عليها في المادة 19.3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أي حماية حقوق الآخرين أو سمعتهم، لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة (مبدأ الشرعية). 3. يجب إثبات أنها ضرورية، باعتبارها أقل الوسائل تقييداً، وتتناسب مع الهدف المزمع (مبدأي الضرورة والتناسب).

٣. نظرة عامة على أحدث الأحكام القانونية ومحاولات تنظيم الاتصالات الرقمية التي تؤثر على وسائل الإعلام والصحافة في أوروبا

الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تولد فرصًا جديدة للأفراد لنقل المعلومات ونشرها فحسب، بل أحدثت أيضًا تحديات جديدة. لقد غيرت منصات التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص جميع جوانب حرية التعبير. وقد شهد نقل المعلومات وإطلاع الأفراد على المعلومات توسعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة؛ غير أن ظاهرة «فقاعات الترشيح» [٦] المتنامية قد تعيق التنوع النوعي. [٧] وفي الوقت نفسه، سمح نشر المحتوى على نطاق واسع بزيادة مشاركة المواطنين في المجال العام وعزز أيضًا التهديدات الناجمة عن المعلومات المضللة عبر الإنترنت، ما يعرض الحق في انتخابات حرة [٨] للخطر على وجه التحديد. في الوقت نفسه، أصبح قطاع الإعلام والمؤسسات الإخبارية يعتمد بشكل كبير على منصات التواصل الاجتماعي [٩] ويحتاج إلى التكيف مع التحولات الرقمية لإنتاج الأخبار وعمليات نشرها التي غيرت بشكل أساسي الروتين التقليدي في مهنة الصحافة. [١٠]

كان لا بد من أن تنعكس هذه التغييرات غير المسبوقة في الأحكام القانونية العامة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير والخصوصية، حيث إن الحماية عبر الإنترنت لا تقل أهمية عن الحماية خارج الإنترنت. باختصار، كان لا بد من إعادة النظر في المعايير العامة المتعلقة بالتوازن بين حرية التعبير والخصوصية في أوروبا في ضوء المظاهر المحددة للاستقلالية الفردية بالإضافة إلى التفاعلات المختلفة التي حدثت في البيئة الرقمية والتحول إلى المنصات الإلكترونية، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات واستخدام الصحفيين والجهات الإعلامية وسائل التواصل الاجتماعي. [١١]

- ٦- إيلي باريسر. (2011). فقاعة التصفية: ما يخفيه الإنترنت عنك. لندن: بنغون
٧- بالاز بودو، ناتالي هيلبرجر، سارة إسكينز، وجوديث مولر. (2019). الاهتمام بالتنوع الصحافي الرقمي. (2)، 206-229. معرف الهوية الرقمي: <https://doi.org/10.1080/21670811.2018.1521292>
- ٨- Krisztina Rozgonyi. (2020). Disinformation Online: Potential Legal and Regulatory Ramifications to the Right to Free Elections - A Policy Position Paper. In F. Loizides, M. Winckler, U. Chatterjee, J. Abdelnour-Nocera, & A. Parmaxi (Eds.), Human Computer Interaction and Emerging Technologies: Adjunct Proceedings from the INTERACT 2019 Workshops. Ubiquity Press, 57-66. DOI: <https://doi.org/10.18573/book3>
- ٩- معهد رويترز لدراسة الصحافة. (2022). تقرير الأخبار الرقمية لمعهد رويترز لعام 2022. أكسفورد: معهد رويترز لدراسة الصحافة. https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/2022-06/Digital_News-Report_2022.pdf
- ١٠- معهد رويترز لدراسة الصحافة. (2023). اتجاهات الصحافة والإعلام والتكنولوجيا وتوقعاتها. https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/2023-01/Journalism_media_and_technology_trends_and_predictions_2023.pdf
- ١١- Joan Barata Mir. Freedom of Expression and Privacy on Social Media: the Blurred Line Between the Private and the Public Sphere. 1 -II August 2023. MediaLaws. <https://www.medialaws.eu/freedom-of-expression-and-privacy-on-social-media-the-blurred-line-between-the-private-and-the-public-sphere>

يُعدّ الاتحاد الأوروبي ملزمًا وملتزمًا باحترام حرية الرأي والتعبير وحمايتها وتعزيزها وفقًا للأحكام المتعلقة بمعاهدة الاتحاد الأوروبي وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي وكذلك بما يتماشى [١٢] مع التزاماتها بالدولية والأوروبية في مجال حقوق الإنسان، مسترشدةً بعالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها واعتمادها المتبادل، سواء أكانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. [١٣] ومع ذلك، على الرغم من أن قانون الإعلام في الاتحاد الأوروبي يعتمد على أسس اقتصادية بقدر ما يعتمد على أسس حقوق الإنسان، فإن الإطار القانوني الأساسي الذي يعمل فيه مدفوع تجاريًا ويتبع القواعد المتعلقة بحرية الحركة والمنافسة العادلة. [١٤] ومع ذلك، فإن الأطر الاقتصادية وحقوق الإنسان لقانون الإعلام في الاتحاد الأوروبي متماسكة. [١٥]

١٢- المواد 2 و6 و21 و49 من معاهدة الاتحاد الأوروبي والمواد 7 و8 و10 و11 و22 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.
١٣- العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، (2021). المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي الخاصة بحرية التعبير على الإنترنت وخارجه. https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/09_hr_guidelines_expression_en.pdf.
١٤- Perry Keller. (2011). The Media in European and International Human Rights Law. In P. Keller (Ed.), European and International Media Law: Liberal Democracy, Trade, and the New Media. Oxford: Oxford University Press. DOI: <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198268550.003.0007>.
١٥- Keller. (2011). The Media in European..., cit -10

ع. موجز لمناقشات السياسات الرئيسية حول تنظيم الاتصالات الرقمية عبر الإنترنت في الاتحاد الأوروبي

لقد تحدى التحول الرقمي للاتصال ووسائل الإعلام القانون من جوانب عدّة، لا سيّما في ما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية للأفراد، مثل حرية التعبير والخصوصية وحماية البيانات. وقد تعرضت الآليات القانونية التقليدية للدولة لحماية مواطنيها، مثل الآليات المنصوص عليها في القانون الدستوري، للخطر بسبب ميل الشركات عبر الوطنية الخاصة [١٦] العاملة في البيئة الرقمية، وخاصة منصات التكنولوجيا، إلى أداء وظائف شبه عامة في السياق عبر الوطني، ما جعلها تتنافس مع الجهات الفاعلة العامة.

"من منظور القانون الدستوري، كان مفهوم السلطة تقليدياً منوطاً بالسلطات العامة؛ لقد نشأ الآن شكل جديد من القوة الخاصة (الرقمية) بسبب القدرة الهائلة على تنظيم المحتوى ومعالجة البيانات. لذلك، فإن التحدي الأساسي لا يقتصر على دور الجهات العامة في تنظيم البيئة الرقمية فحسب، بل أيضاً، والأهم من ذلك، "موهبة القانون الدستوري" للرد ضد التهديدات التي تتعرّض لها الحقوق الأساسية و بروز القوى الخاصة، والتي تكون طبيعتها عالمية أكثر من محلية. [١٧]" أدت هذه التغييرات غير المسبوقة إلى ظهور مرحلة جديدة من الدستورية الأوروبية (أي الدستورية الرقمية). [١٨] وفي سياق الاتحاد الأوروبي، يمكن ملاحظة تحول أساسي في السياسة من منظور اقتصادي ليبرالي إلى نهج موجه نحو الدستور، [١٩] خاصة في المحتوى والبيانات، مع قيام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بدور قيادي وتهدف إلى معارضة قوة المنصات. ويمكن القول إن الدستورية الرقمية في الاتحاد الأوروبي قدّمت "طولاً تنظيمية لحماية الحقوق الأساسية والقيم الديمقراطية" وعزّزت "النموذج الأوروبي كبيئة دستورية مستدامة لتطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في السياق العالمي". [٢٠]

أحدث المقترحات التنظيمية المقدمّة من المفوضية الأوروبية، بشأن مواضيع مثل تنظيم محتوى وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت في ما يتعلق بخطاب الكراهية وحماية القاصرين، والانتشار الفيروسي للأخبار المزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي، ومكافحة انتهاك حقوق المؤلف على منصات مشاركة الفيديو، قد أثارت مناقشات حادة بين أصحاب المصلحة. وظهر توتر حقيقي بين مسؤولية شركات التكنولوجيا عن المحتوى غير القانوني أو الضار أو المضلل المستضاف على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بها ودور السلطة القضائية وسلطات الدولة ضمن السلاسل التنظيمية الناشئة حديثاً. [٢١]

Matthias C. Kettemann (2020). The Normative Order of the Internet: A Theory of Rule and Regulation Online. Oxford, New York: Oxford University Press. DOI: <https://doi.org/10.1093/oso/9780198865995.001.0001>

Giovanni De Gregorio. (2021). The Rise of Digital Constitutionalism in the European Union. International Journal of Constitutional Law, 19(1), 41-70. DOI: <https://doi.org/10.1093/icon/moab001>

Dennis Redeker, Lex Gill, & Urs Gasser. (2018). Towards digital constitutionalism? Mapping attempts to craft an Internet Bill of Rights. International Communication Gazette, 80(4), 302-319. DOI: <https://doi.org/10.1177/17480485187571>

Edoardo Celeste. (2019). Digital Constitutionalism: A New Systematic Theorisation. International Review of Law, Computers & Technology, 33(1), 76-99. DOI: <https://doi.org/10.1080/13600869.2019.1562604>

.De Gregorio, The Rise of Digital Constitutionalism..., cit., p. 67, 70 -٢٠.

Krisztina Rozgonyi (2018). A New Model for Media Regulation, Intermedia 46(1), 18-23, p. 66 -٢١

كانت مراجعة التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية في العام 2018 [٢٢] هي التي اتخذت أولاً خطوات رائدة نحو تنظيم خدمات منصة المحتوى الإعلامي عبر الإنترنت. في ذلك الوقت، كان الجمهور الأوروبي في حالة صدمة من تأثير انتخابات الولايات المتحدة لعام 2016 واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بخطاب الكراهية والمعلومات المضللة، وكان صانعو السياسة في جميع أنحاء أوروبا حريصين على رؤية أنظمة جديدة لخدمات منصة المحتوى. [٢٣]

وفي الوقت نفسه، أصبحت القطاعات السمعية البصرية الأوروبية حريصة على تحقيق تكافؤ الفرص في ظل تنافسها مع عمالقة التكنولوجيا في الولايات المتحدة على مصادر الدخل والجمهور المجزأة بشكل متزايد. [٢٤] ردًا على ذلك، حمل التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية الذي تم اعتماده حديثًا لأول مرة على منصات مشاركة الفيديو مسؤولية حماية المستخدمين والالتزام بمعايير الإعلان.

وبعد مرور عام واحد، وضع التوجيه بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة [٢٥] حدًا للإفلات التنظيمي من العقاب الذي يتمتع به وسطاء الإنترنت مثل مقدمي خدمات مشاركة المحتوى الإلكتروني. [٢٦] وهكذا انتهى الملاذ الآمن نسبيًا الذي تمتعوا به منذ العام 2010 بموجب إعفاءات المسؤولية الواردة في توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية [٢٧] في ما يتعلق بمحتوى الطرف الثالث، والذي حررهم عموماً من الالتزام بمراقبة هذا المحتوى. كانت المفاهيم الأساسية متشابهة من حيث أنها سعت إلى تحمل مسؤولية أكبر للمنصات الإلكترونية عن المحتوى غير القانوني والضرار الذي ينشئه المستخدمون. كان هدف اللجنة هو تعزيز طول التنظيم المشترك والتنظيم الذاتي "لتحقيق تكافؤ الفرص في مجال الخدمات الرقمية القابلة للمقارنة"، في حين توقع "سلوك مسؤول من المنصات الإلكترونية لحماية القيم الأساسية". [٢٨]

٢٢- توجيه (الاتحاد الأوروبي) 2018/1808 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بتعديل التوجيه EU/2010/13 بشأن تنسيق بعض الأحكام المنصوص عليها في القانون أو الأنظمة أو الإجراءات الإدارية في الدول الأعضاء في ما يتعلق بتوفير خدمات الوسائط السمعية البصرية (توجيه خدمات الوسائط السمعية والبصرية) في ضوء حقائق السوق المتغيرة. 2018. OJ L 303, 28.11.2018. الصفحات من 69 إلى 92.

٢٣- Krisztina Rozgonyi and Sally Broughton Micova. (2021). Editorial. Journal of Digital Media & Policy 12(3), 337-44. DOI: https://doi.org/10.1386/jdmp_00069_2

٢٤- Sally Broughton Micova, Felix Hempel, & Sabine Jacques. (2018). Protecting Europe's Content Production from US Giants. Journal of Media Law 10(2), 219-43. DOI: <https://doi.org/10.1080/17577632.2019.1579296>

٢٥- توجيه (الاتحاد الأوروبي) 2019/790 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 17 نيسان/أبريل 2019 بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الرقمية الموحدة وتعديل التوجيهين EC/96/9 و EC/2001/29 و EC/2019/175. OJ L 130, 17.5.2019. ص. 92-125.

٢٦- التوجيه بشأن المؤلف في السوق الرقمية الموحدة، المادة 17.

٢٧- توجيه رقم EC/2000/31 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 8 حزيران/يونيو 2000 بشأن بعض الجوانب القانونية لخدمات مجتمع المعلومات، ولا سيما التجارة الإلكترونية، في السوق الداخلية ("توجيه بشأن التجارة الإلكترونية"). 2000. OJ L 178, 17.7.2000. ص. 1-16.

٢٨- توصية المفوضية بتاريخ 1.3.2018 بشأن تدابير المعالجة الفعالة للمحتوى غير القانوني عبر الإنترنت.

منذ ذلك الحين، تقدّم الاتحاد الأوروبي تدريجيًا إلى الأمام في التدابير القانونية والتنظيمية والسياسية التي تهدف إلى الاستجابة للتهديدات الرقمية مثل المعلومات المضلّة، والاستغلال غير الأخلاقي لعدم تناسق المعلومات من خلال القدرات التكنولوجية المتقدمة، وانعدام الشفافية والمساءلة، والمخاطر التي تهدّد حرية التعبير. وقد ركّزت بشكل كبير على تطوير المعايير الأخلاقية على مستوى أوروبا، وخاصةً في ما يتعلق بمعالجة المعلومات المضلّة، [٢٩] وعرضت آليات تنظيمية مشتركة من خلال مدونة ممارسات التضليل (2018 و2022). [٣٠]

ومؤخرًا، تم اعتماد قانون الأسواق الرقمية [٣١] وقانون الخدمات الرقمية [٣٢] في العام 2022، وهما تشريعان مصمّمان لمواجهة قوة المنصات من خلال أحكام "القانون الصارم".

في الأقسام التالية، ستقدم هذه الورقة نظرة عامة على أحدث جهود الاتحاد الأوروبي والمستمرة لتحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بالإعلام في المجالات التالية:

- (i) تنظيم المحتوى الإعلامي على المنصات الإلكترونية
- (ii) حق المؤلف في العصر الرقمي
- (iii) حماية حرية الإعلام والتعددية
- (iv) حماية البيانات والخصوصية

يركّز التحليل على المجالات والقضايا الجديدة التي قدمتها هذه المبادرات، والتي يمكن اعتبارها جزءًا من استجابة الاتحاد الأوروبي "للتحديات التي تواجه الكرامة الإنسانية في مجتمع خوارزمي". [٣٣]

٢٩- رسالة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، لمعالجة المعلومات المضلّة عبر الإنترنت: نهج أوروبي، COM/2018/236 نهائي.

٣٠- انظر على: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/2022-strengthened-code-practice-disinformation>.

٣١- نظام (الاتحاد الأوروبي) 2022/1925 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2022 بشأن الأسواق التنافسية والعدالة في القطاع الرقمي وتعديل التوجيهات (الاتحاد الأوروبي) 2019/1937 و(الاتحاد الأوروبي) 2020/1828 (قانون الأسواق الرقمية)، OJ L 265, 12.10.2022، ص. 1-66.

٣٢- نظام (الاتحاد الأوروبي) 2022/2065 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022 بشأن السوق الموحدة للخدمات الرقمية وتعديل التوجيه EC/2000/31 (قانون الخدمات الرقمية)، OJ L 277, 27.10.2022، ص. 1-102.

٣٣- جيوفاني دي جريجوريو، (2022)، الدستور الرقمية في أوروبا: إعادة صياغة الحقوق والسلطات في المجتمع الخوارزمي. دراسات كامبريدج في القانون والسياسة الأوروبية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج. معرف الوثيقة الرقمي: <https://doi.org/10.1017/9781009071215>

٥. تحديث الأطر القانونية المتعلقة بالإعلام في الاتحاد الأوروبي

١.٥- تنظيم المحتوى الإعلامي على المنصات الإلكترونية

يتمثل هدف سياسة الاتحاد الأوروبي في أحدث قوانينه وأنظمتها المتعلقة بوسائل الإعلام في جعل مقدمي خدمات المنصات الإلكترونية يتحملون المزيد من المسؤولية عن المحتوى الذي يستضيفونه وتأثيره على المجتمع. يحدّد التواصل على المنصات الإلكترونية [٣٤] مبادئ السياسة التي توجّه إجراءات الاتحاد الأوروبي وفقًا للأجندة الاقتصادية للسوق الرقمية الموحدة. ويؤكد على الحاجة إلى توفير فرص متكافئة للخدمات الرقمية، وضمان السلوك المسؤول للمنصات عبر الإنترنت وتعزيز الثقة والشفافية والعدالة. علاوة على ذلك، وكجزء من هذه الجهود، ادّعى الاتحاد الأوروبي أنه ملتزم بالدعوة إلى تطبيق حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير وتعزيز وصول الجميع من دون عوائق أو رقابة أو تمييز إلى الخدمات الإلكترونية بموجب القانون الدولي. [٣٥] تتوفّر ريزتان أساسيتان من تشريعات الاتحاد الأوروبي التي تنظم المنصات الإلكترونية لهما صلة مباشرة بالمحتوى الإعلامي: التوجيه المنقح المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية وقانون الخدمات الرقمية.

١.١.٥- التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية

يعدّ التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية، الذي اعتُمد لأول مرة في العام 2010، محور السياسة الإعلامية في الاتحاد الأوروبي. على مدار التنقيحات المتعدّدة خلال العقدين الماضيين، جرى توسيع نطاق التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية ليشمل الخدمات السمعية والبصرية الأولى عند الطلب، ومؤخرًا، في العام 2018، منصات مشاركة الفيديو التي تنشر المحتوى الذي ينشئه المستخدمون.

٣٤- رسالة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم، المنصات الإلكترونية وفرص السوق الرقمية الموحدة لأوروبا وتحدياتها. COM/2016/0288 نهائي.
٣٥- العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن حرية التعبير عبر الإنترنت وخارجه.

يهدف التوجيه المنقح المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية بشكل واضح إلى ما يلي:

- (1) إنشاء فرص متكافئة لوسائل الإعلام السمعية والبصرية الناشئة وتوفير القواعد لتشكيل التطورات التكنولوجية؛
- (2) الحفاظ على التنوع الثقافي والاستثمارات في المحتوى الأوروبي؛
- (3) حماية المستخدمين من الكراهية والأطفال من الأضرار عبر الإنترنت أثناء تنظيم المنصات الإلكترونية؛
- (4) حماية التعددية الإعلامية وضمان استقلال الهيئات التنظيمية الوطنية لوسائل الإعلام.

في ما يتعلق بمنصات مشاركة الفيديو، كان التركيز على حماية القاصرين من المحتوى الضار عبر الإنترنت، ومكافحة خطاب الكراهية والاستفزاز العام لارتكاب جرائم إرهابية على الإنترنت. ووفقًا للأحكام الجديدة، يجب على منصات مشاركة الفيديو الامتثال لسلسلة من الالتزامات بما في ذلك منع تعرض القاصرين لمحتوى ضار وضمان عدم تعرض المستخدمين لمحتوى غير قانوني. [٣٦] قَدِّم قانون التوجيه المنقح المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية التزامًا لمنصات مشاركة الفيديو بتضمين تدابير لحماية المستخدمين ضمن شروط الخدمة الخاصة بهم. وبالتالي، يقع العبء في المقام الأول على منصات مشاركة الفيديو لتنفيذ القواعد لتحقيق أهداف التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية، تحت إشراف الهيئات التنظيمية الوطنية. [٣٧]

ويتعين على منظمي وسائل الإعلام الوطنية تنفيذ الالتزامات الجديدة. ويجب أن تكون هذه الرقابة التنظيمية "نوعًا نظاميًا من التنظيم"، [٣٨] يركز على الإجراءات والعمليات. لا يوجد توقع من منظمي وسائل الإعلام للتركيز على عناصر المحتوى الفردية؛ وتتمثل مهمتهم في تقييم الإجراءات التي يتخذها مقدمو خدمات منصات مشاركة الفيديو فقط. وهذا يعني أن التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية لا يمنح المنظمين صلاحيات التحقيق أو يفرض متطلبات الشفافية أو الوصول على مقدمي خدمات منصات مشاركة الفيديو.

٣٦- وفقًا للمادة 28 ب (1) من التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية، يجب أن تضع التشريعات الوطنية قواعد لتحميل منصات مشاركة الفيديو المسؤولية عن ضمان قيام أي منصات مشاركة الفيديو تخضع لولايتها القضائية بوضع التدابير المناسبة لحماية القاصرين من المحتوى الضار (الذي قد يعوق نموهم الجسدي أو العقلي أو الأخلاقي)، والتي يجب تقييد الوصول إليها؛ عامة الناس من البرامج ومقاطع الفيديو التي ينشئها المستخدمون والاتصالات التجارية السمعية والبصرية التي تحتوي على تحريض على العنف أو الكراهية الموجهة ضد مجموعة من الأشخاص أو عضو في مجموعة بناءً على أي من الأسباب المشار إليها في المادة 21 من ميثاق الحقوق الأساسية الخاصة بالاتحاد الأوروبي؛ عامة الناس من البرامج ومقاطع الفيديو التي ينشئها المستخدمون والاتصالات التجارية السمعية والبصرية التي تحتوي على محتوى يعدّ جريمة جنائية بموجب قانون الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، التحريض على ارتكاب جريمة إرهابية أو الجرائم المتعلقة باستغلال الأطفال في المواد الإباحية).

٣٧- تحتوي المادة 28 ب (3) على مجموعة من التدابير المتعلقة بمنصات مشاركة الفيديو التي يتعين على كل بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي إدخالها في التشريعات الوطنية: (أ) تضمين متطلبات الحماية في شروط خدمات منصات مشاركة الفيديو وأحكامها وتطبيقها؛ (ب) تضمين متطلبات الاتصالات التجارية السمعية والبصرية التي لا يديرها مقدمو خدمات منصات مشاركة الفيديو في شروط خدمات منصات مشاركة الفيديو وأحكامها وتطبيقها؛ (ج) وجود وظيفة للمستخدمين للإشارة إلى ما إذا كانت مقاطع الفيديو تحتوي على اتصالات تجارية؛ (د) إنشاء آليات شفافة وسهلة الاستخدام وتشغيلها لمستخدمي منصات مشاركة الفيديو للإبلاغ عن المحتوى الذي يقع ضمن إحدى المناطق المحمية الموضحة في القسم السابق أو الإبلاغ عنه لمقدم خدمات منصات مشاركة الفيديو؛ (هـ) إنشاء أنظمة وتشغيلها يشرح من خلالها مقدمو خدمات منصات مشاركة الفيديو للمستخدمين التأثير الذي ينتج للإبلاغ ووضع العلامات المشار إليها في النقطة (د)؛ (و) إنشاء أنظمة التحقق من العمر للمستخدمين وتشغيلها في ما يتعلق بالمحتوى الذي قد يعوق نمو القاصرين؛ (ز) إنشاء أنظمة سهلة الاستخدام وتشغيلها تتيح للمستخدمين تقييم المحتوى؛ (ح) توفير أنظمة الرقابة الأبوية التي تخضع لسيطرة المستخدم النهائي في ما يتعلق بالمحتوى الذي قد يعوق نمو القاصرين؛ (ط) إنشاء إجراءات شفافة وسهلة الاستخدام وفعالة وتشغيلها لمعالجة شكاوى المستخدمين وحلها لدى مزود منصة مشاركة الفيديو بشأن تنفيذ التدابير المشار إليها في النقاط (د) إلى (ح)؛ (ي) توفير تدابير وأدوات فعالة للتثقيف الإعلامي وزيادة وعي المستخدمين بهذه التدابير والأدوات.

٣٨- Lubos Kuklis. (2019). Video-Sharing Platforms In AVMSD-A New Kind Of Content Regulation.n Forthcoming, Research Handbook on EU Media Law and Policy. Cheltenham: Edward Elgar Publishing DOI: <https://doi.org/10.2139/ssrn.3527512>

يمثل التوجيه المنقح المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية نهجًا جديدًا لتنظيم المحتوى، والذي يمكن وصفه بأنه نهج نظامي، في ظل نظام الحد الأدنى من التنسيق، مع قواعد شفافية متميزة ومع النظر إلى المستخدم النشط باعتباره جهة فاعلة تنظيمية. [٣٩]

ومن ناحية أخرى، قدّم التوجيه المنقح المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية مجموعة جديدة من القواعد التي تهدف إلى حماية استقلالية الهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام. ووفقاً للمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي، يفترض من الناحية النظرية أن الهيئات التنظيمية معزولة بشكل مناسب ضد التأثيرات السياسية والتجارية، وبالتالي يمكنها أداء واجباتها على أفضل وجه لتحقيق المصلحة العامة. ولذلك، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى حماية جميع السلطات العامة التي تمارس صلاحيات تنظيمية رسمية على وسائل الإعلام من التدخل، لا سيما تلك التي تتمتع بالطبيعة السياسية أو الاقتصادية، بما في ذلك من خلال تعيين أعضاء السلطة التنظيمية المخولة بسلطة اتخاذ القرار، وهي عملية يجب أن تكون شفافة، وتسمح بمساهمة الجمهور، وألا تخضع لسيطرة أي مجموعة معينة من المصالح. من خلال مجموعة الالتزامات التي تم تقديمها حديثاً (المادة 30)، عزز التوجيه المنقح المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية توقعاته من الحكومات الوطنية في الاتحاد الأوروبي لضمان، من خلال تشريعاته الخاصة، الاستقلال القانوني والفعلي للمنظم الوطني ومساءلته أمام الجمهور.

٢.١.٥ - قانون الخدمات الرقمية

كان رد الاتحاد الأوروبي الآخر على القوة المتزايدة للمنصات الإلكترونية هو اعتماد حزمة قانون الخدمات الرقمية، والتي تهدف إلى "إنشاء مساحة رقمية أكثر أمناً حيث تتم حماية الحقوق الأساسية للمستخدمين وإنشاء فرص متكافئة للأعمال التجارية". [٤٠] بدأ قانون الخدمات الرقمية والنظام الشقيق له، قانون الأسواق الرقمية، الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في العام 2022، في التطبيق بشكل تدريجي، مع فرض التنفيذ الكامل بحلول 17 شباط/فبراير 2024.

٣٩- Kulkis. (2019). Video-Sharing Platforms..., cit
٤٠- يرجى مراجعة نص قانون الخدمات الرقمية على الرابط التالي: <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/digital-services-act-package>.

أنشأ قانون الخدمات الرقمية إطارًا تنظيميًا موحدًا لمقدمي الخدمات الوسيطة، [٤١] بما في ذلك المنصات الإلكترونية، والذي ينطبق بشكل مباشر في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. لا يفرض قانون الخدمات الرقمية أي قواعد إضافية خاصة بالمحتوى الإعلامي أو نشره عبر الإنترنت، باستثناء النص الذي ينص على أن ما هو غير قانوني خارج الإنترنت يجب أن يكون أيضًا غير قانوني عبر الإنترنت وبالتالي لا يكون متاحًا. ومع ذلك، يقدم قانون الخدمات الرقمية آليات لمواجهة توفر المحتوى غير القانوني عبر الإنترنت، وضمانات للمستخدمين عبر الإنترنت الذين تتم إزالة محتوهم أو تقييده بواسطة وسيط عبر الإنترنت، ومتطلبات الشفافية واسعة النطاق المطبقة على المنصات الإلكترونية، بما في ذلك تلك المتعلقة بأنظمة الإشراف على المحتوى والتوصية. يفرض قانون الخدمات الرقمية في جوهره التزامات غير متماثلة على أنواع مختلفة من الوسطاء اعتمادًا على طبيعة خدمتهم ومدى وصولهم وتأثيرهم المجتمعي. كلما كانت الخدمة أكبر وأكثر أهمية اجتماعيًا، كانت الالتزامات التي يجب عليها الوفاء بها أكثر صرامة.

وبالتالي، يجب على أبرز اللاعبين في السوق، ما يسمى بالمنصات الإلكترونية الكبيرة جدًا (VLOPs) ومحركات البحث الكبيرة جدًا على الإنترنت (VLOSEs)، الالتزام بجميع القواعد، بما في ذلك القواعد الأبعد مدى. وعلى النقيض من ذلك، يجب على مقدمي الخدمات الأقل أهمية (مثل الخدمات الصغيرة والمنتاهية الصغر) الالتزام فقط بالالتزامات الأساسية والأكثر عمومية. ومن الجدير بالذكر أنه سيتم تقاسم الإشراف على قواعد قانون الخدمات الرقمية وإنفاذها بين المفوضية الأوروبية والحكومات الوطنية للاتحاد الأوروبي، بمساعدة مجلس أوروبا جديد للخدمات الرقمية، في حين ستنظم المفوضية المنصات الإلكترونية الكبيرة جدًا ومحركات البحث الكبيرة جدًا على الإنترنت مباشرة.

على الرغم من أن قانون الخدمات الرقمية ليس تشريعيًا خاصًا بوسائل الإعلام، فإنه يطرح الكثير من الأحكام التي يمكن أن تؤثر على العلاقات بين وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية. [٤٢] إن الصلة المباشرة لقانون الخدمات الرقمية بالمحتوى والخدمات الإعلامية هي مطالبة المنصات الإلكترونية بتحمل المزيد من المسؤولية في ما يتعلق بالمعلومات غير القانونية المقدمة على خدماتها. يضع قانون الخدمات الرقمية أيضًا مجموعة من متطلبات الشفافية الأساسية بشأن الشروط والأحكام وأنظمة التوصية التي تستخدمها المنصات للتحكم في توفر المحتوى وإمكانية العثور عليه. علاوة على ذلك، ينشئ قانون الخدمات الرقمية حقًا قابلاً للتنفيذ للمستخدمين لتحدي المنصات، خاصة عندما تتم إزالة المحتوى الخاص بهم أو تقييده بأي شكل آخر. في ما يلي أهم الأحكام ذات الصلة بالمحتوى الإعلامي في قانون الخدمات الرقمية: [٤٣]

٤١- وفقًا للمادة 3 (ز) من قانون الخدمات الرقمية، يشير تعريف "الخدمة الوسيطة" إلى "مجرد الإرسال" و"التخزين المؤقت" وخدمات "الاستضافة"، التي تتضمن تقديم الخدمات على المنصات الإلكترونية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط المماثلة.

٤٢- راجع اتحاد البث الأوروبي (2023) قانون الخدمات الرقمية - دليل لوسائل الإعلام العامة.

٤٣- بناءً على قانون الخدمات الرقمية وآثاره على وسائل الإعلام الإخبارية والمحتوى الصحفي (الجزء الأول) من قبل مرصد قانون الخدمات الرقمية على الرابط التالي: <https://dsa-observatory.eu/2022/09/29/digital-services-act-implications-for-news-media-journalistic-content-part-1/>.

أ- حماية نزاهة وسائل الإعلام الإخبارية والمحتوى الصحفي

وفقًا للمادة 14 من قانون الخدمات الرقمية، يجب على مقدمي الخدمات الوسيطة، أي المنصات الإلكترونية، "إدراج معلومات عن أي قيود يفرضونها على استخدام خدمتهم في ما يتعلق بالمعلومات المقدمة من متلقي الخدمة، في الأحكام والشروط الخاصة بهم." علاوة على ذلك، يتعين عليهم "التصرف بطريقة دؤوبة وموضوعية ومناسبة في تطبيق (مثل هذه) القيود وإنفاذها"، مع المراعاة الواجبة لـ ... "الحقوق الأساسية لمتلقي الخدمة، مثل حرية التعبير والحرية وتعددية وسائل الإعلام، وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية."

وبموجب هذا الحكم، يجب على المنصات إبلاغ مستخدميها، بما في ذلك وسائل الإعلام التي تستخدم المنصات لنشر محتوى الأخبار، حول القيود المحتملة بناءً على شروط الخدمة الخاصة بها. في حين كان بإمكان المنصات في السابق إدارة المحتوى (الصحفي) بطريقة غير شفافة، بمجرد إدخال أحكام قانون الخدمات الرقمية بشأن المنصات الإلكترونية الكبيرة جدًا ومحركات البحث الكبيرة جدًا على الإنترنت، سيتعين على المنصات التصرف بشفافية وبطريقة غير تمييزية عند تطبيق أي تدابير للإشراف على المحتوى، والتي تؤثر بشكل أساسي على مدى توفر المحتوى ورؤيته وإمكانية الوصول إليه، مثل خفض الرتبة أو سحب العملة من التداول أو تعطيل الوصول إليه أو إزالته. يجب أن تخفف التزامات الشفافية هذه من مشكلة توفر المحتوى الإعلامي عبر الإنترنت.

ب- تقييم المخاطر على أساس أهداف التعددية الإعلامية

يتبع قانون الخدمات الرقمية ما يسمى بالنهج القائم على المخاطر تجاه تنظيم المنصات. على وجه الخصوص، يجب أن تمثل المنصات الإلكترونية الكبيرة جدًا ومحركات البحث الكبيرة جدًا لمتطلبات تقييم المخاطر الصارمة (المادة 34) وتدابير تخفيف المخاطر (المادة 35)، وتوفير إجراء تدقيق مستقل بشأن الامتثال (المادة 37). ومن الجدير بالذكر أن هذه المخاطر تتعلق على وجه التحديد بالمحتوى الإعلامي. ولذلك، ينبغي لتقييم المخاطر أن يستلزم "أي آثار سلبية فعلية أو متوقعة على ممارسة الحقوق الأساسية"، ولا سيّما حرية التعبير والمعلومات (بما في ذلك حرية وسائل الإعلام وتعدديتها) (المادة 34 (1) (ب)) ولكن أيضًا "أي آثار سلبية فعلية أو متوقعة على الخطاب المدني" (المادة 34 (1) (ب) و (ج)). ولذلك، من المتوقع أن تحدد المنصات الإلكترونية الكبيرة جدًا ومحركات البحث الكبيرة جدًا هذه المخاطر، وتنفذ تقييمات المخاطر، وتضع تدابير تخفيف معقولة ومناسبة وفعالة مصممة خصيصًا لمخاطر نظامية محدّدة". بعد التطبيق الكامل لقانون الخدمات الرقمية، ستقوم المفوضية الأوروبية بمراقبة الامتثال للمتطلبات الجديدة، وإذا لزم الأمر، يفرضه.

٤١- وفقًا للمادة 3 (ز) من قانون الخدمات الرقمية، يشير تعريف "الخدمة الوسيطة" إلى "مجرد الإرسال" و"التخزين المؤقت" وخدمات "الاستضافة"، التي تتضمن تقديم الخدمات على المنصات الإلكترونية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط المماثلة.

٤٢- راجع اتحاد البث الأوروبي (2023) قانون الخدمات الرقمية - دليل لوسائل الإعلام العامة.

٤٣- بناءً على قانون الخدمات الرقمية وآثاره على وسائل الإعلام الإخبارية والمحتوى الصحفي (الجزء الأول) من قبل مرصد قانون الخدمات الرقمية على الرابط التالي: <https://dsa-observatory.eu/2022/09/29/digital-services-act-implications-for-news-media-journalistic-content-part-1/>.

ج. الالتزام الإيجابي للمنصات في معالجة المعلومات المضللة

تشير أهداف سياسة قانون الخدمات الرقمية على وجه التحديد إلى "ضمان بيئة آمنة ويمكن التنبؤ بها وموثوق بها عبر الإنترنت، ومعالجة نشر المحتوى غير القانوني عبر الإنترنت والمخاطر المجتمعية التي قد يولدها نشر المعلومات المضللة أو أي محتوى آخر" (الحيثية 8). علاوة على ذلك، يؤكد قانون الخدمات الرقمية على خطر أن "تقنيات التلاعب يمكن أن تؤثر سلبيًا على مجموعات بأكملها وتضخيم الأضرار المجتمعية، على سبيل المثال، من خلال المساهمة في حملات التضليل أو التمييز ضد مجموعات معينة" (الحيثية 69). لذلك، بمجرد إعداد المنصات الإلكترونية الكبيرة جدًا ومحركات البحث الكبيرة جدًا تقييمات المخاطر واستراتيجيات التخفيف التي يتطلبها القانون، يجب عليها إيلاء اهتمام خاص لكيفية نشر خدماتها أو تضخيم المحتوى المضلل أو الخادع، بما في ذلك المعلومات المضللة (الحيثية 84). ومن المرجح أن يدفع هذا الالتزام الإيجابي تجاه المنصات الإلكترونية إلى تعزيز تدابير محددة لتخفيف المخاطر، مثل تحديد أولويات المحتوى الإعلامي، وتعديل أنظمتها الخوارزمية لتعزيز حرية وسائل الإعلام. [٤٤]

٢.٥- حق المؤلف في العصر الرقمي

يقع حق المؤلف في قلب حرية التعبير، باعتباره أداة تمكينية وعائفاً أمام التمتع بالحق في حرية التعبير. لا تزال العلاقة بين حق المؤلف وحرية التعبير غامضة. فمن ناحية، "يحمي قانون حق المؤلف حرية التعبير للمبدعين من خلال ضمان جني فوائد أعمالهم" ما يسمح للفنانين "بالتعبير عن أنفسهم من دون القلق بشأن الاستنساخ المحتمل لكلماتهم أو فنهم أو موسيقاهم". ومن ناحية أخرى، فإن "قانون حق المؤلف يقيد شكل التعبير عن طريق منع الاستخدام الحر للمواد المحمية بحق المؤلف"، [٤٥] ومن المحتمل أن يتعارض مع الحق في الحصول على المعلومات. ومع ظهور إنتاج المحتوى الرقمي ونشره، سلط هذا الصراع الضوء على الكثير من القضايا المعيارية المتعلقة بإنفاذ حق المؤلف، ولكنه شكك أيضًا في الركائز الأساسية والأخلاقية إلى حد ما لحماية الملكية الفكرية في ضوء وفرة المحتوى الرقمي. وبالتالي، يمكن أن يصبح حق المؤلف عقبة رئيسية أمام وسائل الإعلام في تحقيق دوره الديمقراطي في المجتمع إذا لم ينص التشريع على استثناءات قوية وقيود على الاستخدام المرخص للأعمال المحمية لصالح وسائل الإعلام والأنشطة الصحفية.

ويواجه قانون حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي، والذي يتكون من 13 توجيهًا ولائحتين، وينسق الحقوق الأساسية للمؤلفين وفناني الأداء والمنتجين ووسائل الإعلام، ويعكس الإطار القانوني الدولي، [٤٦] بعض الجدل أيضًا. أصبح من الواضح أن قانون حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي لا يلبي احتياجات الأشكال الجديدة من مشغلات وسائل الإعلام التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية لاكتشاف المعلومات وجمعها وتحليلها من مصادر الإلكترونية وإعلام الجمهور عبر القنوات الرقمية. لذلك، في العام 2019، قدم الاتحاد الأوروبي لأول مرة منذ ما يقرب من 20 عامًا إطارًا جديدًا لحماية حق المؤلف في العصر الرقمي، يغطي على وجه التحديد مسؤولية مقدمي خدمات مشاركة المحتوى الإلكتروني (المنصات). يجب أيضًا تفسير التوجيه الجديد بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة [٤٧] على أنه عنصر مهم في بروز الدستورية الرقمية في الاتحاد الأوروبي [٤٨] ومحاولة لمواجهة قوة المنصات مع ضمان حقوق المستخدمين وأصحاب حق المؤلف. يتوفر حُكمان محدّدان في التوجيه بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة لهما صلة بتحديث التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام، وهما حماية المنشورات الصحفية عند استخدام المحتوى عبر الإنترنت (المادة 15) وقواعد استخدام مقدمي خدمات مشاركة المحتوى الإلكتروني للمحتوى المحمي (المادة 17).

كان الهدف من الحق الذي تم تقديمه حديثًا للناشرين الصحفيين (حقوق الطبع والنشر الإضافية للناشرين الصحفيين؛ المادة 15) هو تعزيز الصحافة التعددية والمستقلة وذات الجودة في منافسة الناشرين مع المنصات الإلكترونية و"زيادة يقينهم القانوني وتعزيز موقفهم التفاوضي والحصول على فرصة" تأثير إيجابي على قدرتهم على ترخيص المحتوى وإنفاذ الحقوق على منشوراتهم الصحفية" (مذكرة توضيحية إلى التوجيه بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة).

كان الأساس المنطقي للقواعد الجديدة هو اختلال توازن القوى والصعوبات التي واجهها الناشر الصحفيون عند سعيهم لترخيص استخدام منشوراتهم ومنع استخدامات المنصات الإلكترونية غير المصرح بها. وهكذا، قدّم التوجيه بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة حق الناشرين الصحفيين الذي تم تقديمه حديثًا كشكل من أشكال الدعم لـ "صحافة حرة وتعددية" في وظيفتها "لضمان جودة الصحافة ووصول المواطنين إلى المعلومات" (الحيثية 54) والسماح بترخيص أفضل للمحتوى الصحفي، مع التأكيد على أن "المساهمة التنظيمية والمالية للناشرين في إنتاج المنشورات الصحفية تحتاج إلى الاعتراف بها وتشجيعها بشكل أكبر" (الحيثية 55).

٤٦- عكس الكثير من توجيهات الاتحاد الأوروبي التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية برن واتفاقية روما، بالإضافة إلى التزامات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية "تريس" واتفاقيتي المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لعام 1996. ومعاهدات الإنترنت (معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي). وفي السنوات الأخيرة، وقّع الاتحاد الأوروبي على معاهدتين أخريين للويبو: معاهدة بيجين بشأن حماية الأداء السمعي البصري ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنّفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

٤٧- التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 2019/790 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 17 نيسان/أبريل 2019 بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الرقمية الموحدة وتعديل التوجيهين EC/96/9 و EC/2001/29.

٤٨- De Gregorio, The Rise of Digital Constitutionalism in the European Union, cit

وكان الافتراض الأساسي يتمثل في أنه من خلال توليد إيرادات إضافية لناشري المحتوى الإخباري، يمكن تعزيز نموذج أعمالهم، وهذا بدوره من شأنه أن يحمي الصحافة الجيدة، ودورهم في مجتمع ديمقراطي. وتضمن الأحكام القانونية الجديدة في جوهرها دخول المنصات في اتفاقيات ترخيص مع ناشري المحتوى الإخباري لتحديد شروط نشر المحتوى الإخباري الخاص بهم. علاوة على ذلك، يضمن الحق الجديد حصول الناشرين على تعويض عند استخدام محتوهم كملخصات قصيرة وعناوين رئيسية.

حاليًا، تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تنفيذ الحق الجديد وإنفاذه؛ [٤٩] ومن ثم، فمن السابق لأوانه التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان النص التشريعي قد حقق أهداف السياسة المعلنة وما إذا كان قانون حق المؤلف هو الحل المناسب لحماية حرية وسائل الإعلام والتعددية. خلال صيف عام 2023، أعلنت شركة جوجل أنها وقعت اتفاقيات مع ناشرين من جميع الأحجام وجمعيات الناشرين وجمعيات التحصيل، تغطي أكثر من 1500 منشور في 15 بلدًا. [٥٠]

البند الآخر المتعلق بوسائل الإعلام الذي قدمه التوجيه بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة هو المادة 17، والمعروفة باسم "بند مرشحات التحميل"، وهو الحكم الجديد الأكثر إثارة للجدل في التوجيه. تنص المادة 17 على أن نشر المحتوى الذي ينشئه المستخدمون من خلال مقدمي خدمات مشاركة المحتوى الإلكتروني (أي المنصات) يعتبر "عملًا من أعمال التواصل مع الجمهور أو إتاحتها للجمهور" بموجب قانون حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن المنصات مطالبة قانونًا بالحصول على ترخيص من أصحاب الحقوق لمثل هذه الاستخدامات للأعمال المحمية بحق المؤلف، على سبيل المثال، من خلال إبرام اتفاقية ترخيص.

"إذا لم يتم منح أي ترخيص، يكون مقدمو خدمات مشاركة المحتوى الإلكتروني مسؤولين عن أعمال الاتصال غير المصرح بها للجمهور" ما لم "يثبتوا أنهم بذلوا قصارى جهدهم للحصول على ترخيص، وفقًا لمعايير الصناعة العالية للعناية المهنية، وفي أي حدث، تم التصرف على وجه السرعة، بعد تلقي إشعار مدعم بما فيه الكفاية من أصحاب الحقوق، لتعطيل الوصول إلى الأعمال التي تم الإخطار بها أو إزالتها من مواقعهم على الويب، وبذل قصارى جهدهم لمنع تحميلاتها في المستقبل". [٥١]

٤٩- يرجى الاطلاع على ما يلي: القرار رقم. CONS/3/23 المؤرخ 19 كانون الثاني/يناير 2023، الصادر عن هيئة الاتصالات الإيطالية (AGCOM)، وهي خطوة أولى في حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الرقمية الموحدة المنصوص عليها في التوجيه 2019/790 (وخاصة في المادة 15)، وموافقة على نظام التعويض العادل.

٥٠- Google. (2023). Google licenses content from news publishers under the EU Copyright Directive. Author: Sulina Connal. <https://blog.google/around-the-globe/google-europe/google-licenses-content-from-news-publishers-under-the-eu-copyright-directive>

٥١- المادة 17 (4) من التوجيه بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة.

الهدف من سياسة التوجيه بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة هو إلزام المنصات الإلكترونية، وخاصة YouTube، بإبرام اتفاقيات ترخيص مع أصحاب حق المؤلف الرئيسيين (مثل قطاع الموسيقى) ومنظمات إدارة الحقوق الجماعية. ومع ذلك، فإن المعضلة الرئيسية التي ظهرت هي أن المسؤولية الأساسية التي تتحملها المنصات عن المحتوى الذي ينشئه المستخدمون تزيد بشكل كبير من مخاطرها القانونية، ما يجبرها على التحقق بشكل فعال من كل المحتوى قبل النشر وحظر المحتوى الذي تعتبره غير قانوني. وهم يفعلون ذلك عملياً من خلال استخدام "مرشحات التحميل"، التي يرى بعض الخبراء أنها يمكن أن تكون حافزاً للرقابة على الإنترنت وتقييداً محتملاً للحق في الحصول على المعلومات. وبعبارة أخرى، يقال إن المادة 17 من التوجيه بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة قد ولدت تعارضاً محتملاً بين التزام المنصات ببذل «قصارى جهدها» لمنع انتهاكات الحقوق الحصرية وواجبها بعدم الإضرار بحرية التعبير والحق في المعلومات للمستخدمين. [02]

قدمت المفوضية الأوروبية، لدعم الحكومات الوطنية في تنفيذ الأحكام القانونية الجديدة وإنفاذها، إرشادات غير ملزمة [03] لأغراض التنسيق. تنص الإرشادات على أنه لكي تمثل المنصات للالتزامها ببذل قصارى جهدها بموجب المادة 17(4)، يجب عليها الاتفاق على إبرام تراخيص "يتم تقديمها بشروط عادلة" وتحافظ على "توازن معقول بين الأطراف". تضيف الإرشادات حدّاً أدنى للالتزام المنصات بالتعامل بشكل استباقي مع أصحاب الحقوق الذين يمكن التعرف عليهم وتحديد مكانهم بسهولة، ولا سيما أولئك الذين لديهم كتالوجات واسعة (مثل منظمات الإدارة الجماعية). قام بعض العلماء أيضاً بتقييم مدى توافق مرشحات التحميل مع مبادئ حقوق الإنسان والمعايير القانونية، وأوصوا بأنه لكي تكون المادة 17 استجابة متوافقة مع حقوق الإنسان، يجب أن تستهدف مرشحات التحميل بشكل صريح انتهاك حق المؤلف عبر الإنترنت على نطاق تجاري. [04]

3.0 - حماية حرية الإعلام والتعددية

تعرضت حرية الإعلام والتعددية للهجوم في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم، [00] بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. عادةً ما يتم تقييم التعددية الإعلامية من خلال عدسة ثلاثية الأبعاد: تعدّد مصادر الأخبار والمعلومات (1)؛ إمكانية الوصول إلى البنية التحتية المادية للاتصالات وتوافرها والقدرة على تحمل تكاليفها (2)؛ وتنوع وجهات النظر والآراء (3). في الاتحاد الأوروبي، الجانبان الأول والثالث هما الأكثر عرضة للخطر.

02-المادة 17 (4) من التوجيه بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة.
03- رسالة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي وتوجيهات المجلس بشأن المادة 17 من التوجيه 2019/790 بشأن حق المؤلف في السوق الرقمية الموحدة، COM (2021) 288 نهائي. الإرشادات عبارة عن وثيقة مكونة من 27 صفحة مقسمة إلى سبعة أقسام: مقدمة (I)؛ نظام محدد لترخيص حق المؤلف والمسؤولية (II)؛ مقدمو الخدمات المشمولون (III)؛ المادة 17 (1) و (2) التفويضات (رابعاً)؛ المادة 17 (4) آليات المسؤولية المحددة (V)؛ ضمانات للاستخدامات المشروعة للمحتوى وآليات الشكاوى والتعويض (VI)؛ والالتزامات المتعلقة بالشفافية والمعلومات (VII).
Felipe Romero Moreno. (2020). "Upload Filters" and Human Rights: Implementing Article 17 of the Directive on Copyright in the Digital Single Market. *International Review of Law, Computers & Technology* 34(2), 153-82. DOI: <https://doi.org/10.1080/13600869.2020.1733760>
00- اليونسكو. (2022). الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير الإعلام: التقرير العالمي 2021/2022. <https://www.unesco.org/reports/world-media-trends/2021/en>

وقد وجد أحدث تقرير لمراقبة التعددية الإعلامية، وهو تقييم ممول من الاتحاد الأوروبي لحالة التعددية الإعلامية في الاتحاد الأوروبي، عدم وجود بلد أوروبي خالي من المخاطر في ما يتعلق بالتعددية الإعلامية. [٥٦] وفي آلية سيادة القانون، [٥٧] أدرج الاتحاد الأوروبي أيضًا قسمًا حول حرية الإعلام والتعددية حيث يقوم بتحليل السلطات التنظيمية لوسائل الإعلام، وشفافية ملكية وسائل الإعلام، والتدخل الحكومي، وإطار حماية الصحفيين. منذ العام 2020، قام الاتحاد الأوروبي، مع نشر تقريره الأول عن سيادة القانون، برصد وضع سيادة القانون [٥٨] وتقييمه بشكل مستمر، مع التركيز على نظام العدالة، وإطار مكافحة الفساد، والتعددية الإعلامية، وغيرها من الضوابط والتوازنات المؤسسية.

استجابة للمخاوف المتزايدة بشأن تدهور حالة حرية الإعلام والتعددية، في كانون الأول/ديسمبر 2022، اقترح الاتحاد الأوروبي تنظيم جديد، يُعرف باسم قانون حرية الإعلام الأوروبي، وهي متاحة الآن كمسودة. [٥٩] ويقدم ضمانات ضد التدخل السياسي في القرارات التحريرية وضد المراقبة التي تفرضها الدولة، مع التركيز على الاستقلال والتمويل المستقر لوسائل الإعلام العامة وعلى شفافية ملكية وسائل الإعلام وتخصيص إعلانات الدولة. يعتمد قانون حرية الإعلام الأوروبي المقترح على التوجيه المنقح المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعي البصري (انظر أعلاه)، حيث يقدم مجموعة جديدة من القواعد والآليات التي تهدف إلى تعزيز التعددية الإعلامية والاستقلالية عبر الاتحاد الأوروبي. وتتمثل ركائزها الأساسية في ما يلي:

European University Institute, Konrad Bleyer-Simon, Elda Brogi, Roberta Carlini, Iva Nenadić, et al. (2023). Monitoring media pluralism in the digital era : application of the Media Pluralism Monitor in the European Union, Albania, Montenegro, the Republic of North Macedonia, Serbia and Turkey in the year 2022. Centre for Media Pluralism and Media Freedom, European University Institute. . DOI: <https://doi.org/10.2870/087286>

See more at https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/policies/justice-and-fundamental-rights/upholding-rule-law/rule-law/rule-law-mechanism_en#:~:text=rule%20of%20law,-What%20is%20the%20rule%20of%20law%20mechanism%3F,on%20the%20rule%20of%20law

.See more at https://ec.europa.eu/info/publications/2020-rule-law-report-communication-and-country-chapters_en -0٨
-0٩ اقتراح بشأن نظام البرلمان الأوروبي والمجلس لإنشاء إطار مشترك للخدمات الإعلامية في السوق الداخلية (قانون حرية الإعلام الأوروبي) وتعديل توجيه
EU, COM/2022/457/2010/13 النهائي.

- إعلان حقوق متلقي الخدمات الإعلامية (المادة 3) في تعددية محتوى الأخبار والشؤون الجارية، والتي يتم إنتاجها مع احترام حرية التحرير
- إصدار حقوق مقدمي الخدمات الإعلامية (المادة 4) في حرية التحرير الفعالة وحماية المصادر الصحفية، بما في ذلك ضمانات قوية ضد استخدام برامج التجسس ضد وسائل الإعلام والصحفيين وأسرهم
- الضمانات التشريعية على مستوى الاتحاد الأوروبي للعمل المستقل لمقدمي خدمات وسائل الإعلام العامة (المادة 5) [٦٠]
- حكم مفيد بشأن تعزيز شفافية ملكية وسائل الإعلام (المادة 6) [٦١]
- الضمانات الإضافية والامتثال، فضلاً عن آليات المساءلة من أجل استقلال الهيئات التنظيمية الوطنية (المادة 7)
- حماية المحتوى الإعلامي عبر الإنترنت وتحديثاً على منصات الإنترنت الكبيرة جدًا (المادة 17) [٦٢]
- حق المستخدم الجديد في تخصيص عرض الوسائط السمعية والبصرية (المادة 19) [٦٣]
- ضمانات جديدة بشأن التخصيص الشفاف والعاقل للموارد الاقتصادية (القسم 6)، بما في ذلك قياس الجمهور (المادة 23) [٦٤] والتخصيص الشفاف للإعلانات الحكومية (المادة 24). [٦٥]

يتمثل مجال القلق الآخر المتعلق بالصحافة في الاتحاد الأوروبي في تدهور الظروف المهنية للصحفيين، [٦٦] وخاصة الاعتداءات الجسدية؛ وزيادة الترشح عبر الإنترنت؛ والعدد المتزايد من الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، وهو شكل معين من أشكال المضايقة يستخدم في المقام الأول ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لمنع التحدث عن قضايا المصلحة العامة أو عرقلته أو المعاقبة عليه.

٦٠- حيثما توجد وسائل الإعلام العامة، ينبغي أن يكون تمويلها كافيًا ومستقرًا لضمان الاستقلال التحريري. ويجب تعيين رئيس ومجلس إدارة وسائل الإعلام العامة بطريقة شفافة ومنفتحة وغير تمييزية. يجب على مقدمي وسائل الإعلام العامة تقديم مجموعة متنوعة من المعلومات والآراء، بطريقة محايدة، وفقًا لمهمة الخدمة العامة الخاصة بهم.

٦١- سيتعين على مقدمي الخدمات الإعلامية ضمان شفافية الملكية من خلال الكشف العلني عن هذه المعلومات واتخاذ التدابير بهدف ضمان استقلال القرارات التحريرية الفردية.

٦٢- بناءً على قانون الخدمات الرقمية، وضع قانون حرية الإعلام الأوروبي ضمانات إضافية ضد الإزالة غير المبررة للمحتوى الإعلامي المنتج وفقًا للمعايير المهنية. في الحالات التي لا تنطوي على مخاطر نظامية مثل المعلومات المضللة، سيتعين على المنصات الكبيرة جدًا عبر الإنترنت التي تنوي إزالة محتوى وسائط قانوني معين يعتبر مخالفًا لسياسات النظام الأساسي، إبلاغ مقدمي خدمات الوسائط بالأسباب قبل أن تصبح عملية الإزالة هذه سارية المفعول. يجب معالجة أي شكاوى مقدمة من مقدمي خدمات الوسائط حسب الأولوية من قبل تلك المنصات.

٦٣- يقترح قانون حرية الإعلام الأوروبي تقديم حق تخصيص عرض الوسائط على الأجهزة والواجهات، مثل أجهزة التلفزيون المتصلة، ما يتيح للمستخدمين تغيير الإعدادات الافتراضية لتعكس تفضيلاتهم الخاصة.

٦٤- يجب أن تمثل أنظمة قياس الجمهور ومنهجيته لمبادئ الشفافية والحياد والشمول والتناسب وعدم التمييز وإمكانية التحقق.

٦٥- يهدف قانون حرية الإعلام الأوروبي إلى وضع متطلبات جديدة لتخصيص إعلانات الدولة لوسائل الإعلام بحيث تكون شفافة وغير تمييزية.

٦٦- CMPF, Media Pluralism Monitor (MPM), 2023, cit ٦٦

أعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه "بتعزيز حرية الرأي والتعبير وحمايتها في جميع أنحاء العالم، وإدانة المستوى المتزايد من التهيب والعنف الذي يواجهه الصحفيون والجهات الإعلامية وغيرهم من الأفراد في الكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم لممارستهم الحق في حرية الرأي والتعبير عبر الإنترنت وخارجه». ودعا الاتحاد الأوروبي الدول إلى "اتخاذ خطوات فعالة لمنع العنف وتعزيز بيئة آمنة للصحفيين وغيرهم من الجهات الإعلامية الفاعلة، وتمكينهم من القيام بعملهم بشكل مستقل، من دون تدخل لا مبرر له أو خوف من العنف أو الاضطهاد". [٦٧]

نشرت المفوضية الأوروبية في العام 2022 مقترحًا لتوجيهات بشأن الدعاوى القضائية الإستراتيجية ضد المشاركة العامة. [٦٨] يهدف التوجيه المقترح إلى تزويد المحاكم وأهداف التوجيهات بشأن الدعاوى القضائية الإستراتيجية ضد المشاركة العامة بالأدوات اللازمة للرد على إجراءات المحكمة التي لا أساس لها من الصحة أو المسيئة. سيتم تطبيق الضمانات المقترحة في المسائل المدنية التي لها آثار عابرة للحدود. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ناقش البرلمان الأوروبي التوجيه بشأن الدعاوى القضائية الإستراتيجية ضد المشاركة العامة المقترح. ومن المنتظر أن يتم تقديمه للمفاوضات بين المشرعين المشاركين في الاتحاد الأوروبي. [٦٩]

٤.٥- حماية البيانات والخصوصية على الإنترنت ووسائل الإعلام

"إن حرية التعبير والخصوصية حقان يعزّز كل منهما الآخر - وخاصةً في العصر الرقمي." ... "وفي الوقت نفسه، قد يؤثر حق شخص ما في حرية التعبير على حق شخص آخر في الخصوصية والعكس صحيح. وتؤدي التكنولوجيات الرقمية إلى تفاقم هذا التوتر. في حين أنّ التكنولوجيات الرقمية أدّت دورًا أساسيًا في تسهيل ممارسة حرية التعبير وتبادل المعلومات، فقد زادت أيضًا بشكل كبير من فرص انتهاكات الحق في الخصوصية على نطاق لم يكن من الممكن تصوره من قبل. وعلى وجه الخصوص، تمثل التكنولوجيات الرقمية تحديات خطيرة أمام إنفاذ الحق في الخصوصية والحقوق ذات الصلة لأنه يمكن جمع المعلومات الشخصية وإتاحتها عبر الحدود على نطاق غير مسبوق وبأقل تكلفة لكل من الشركات والدول. وفي الوقت نفسه، فإن تطبيق قوانين حماية البيانات وغيرها من التدابير لحماية الحق في الخصوصية يمكن أن يكون له تأثير غير متناسب على الممارسة المشروعة لحرية التعبير." [٧٠]

٦٧- العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن حرية التعبير عبر الإنترنت وخارجه.
٦٨- اقتراح لتوجيه البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن حماية الأشخاص الذين يشاركون في المشاركة العامة من إجراءات المحكمة التي لا أساس لها من الصحة أو المسيئة ("الدعاوى القضائية الإستراتيجية ضد المشاركة العامة")؛ COM/2022/177 نهائي.
٦٩- See the EU Legislation in Progress at
.https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/733668/EPRS_BRI(2022)733668_EN.pdf
٧٠- المادة 19. (2017). المبادئ العالمية لحماية حرية التعبير والخصوصية.

هذه التوترات المتأصلة بين حرية التعبير والحق في الخصوصية، بما في ذلك حماية البيانات الشخصية، تظهر أيضًا في تشريعات الاتحاد الأوروبي. وقد حذر الاتحاد الأوروبي صراحةً من أن الحق في حرية التعبير والحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية "قد تتعرض للانتهاكات نتيجة للمراقبة غير القانونية أو التعسفية أو اعتراض الاتصالات أو جمع البيانات الشخصية، لا سيما عند تنفيذها على نطاق واسع". [٧١] وأعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بتعزيز "تدابير حماية الحق في الخصوصية وحماية البيانات، بما في ذلك من خلال دعوة البلدان الثالثة ودعمها لجعل تشريعاتها الوطنية ذات الصلة في ما يتعلق بالشفافية والتناسب في وصول الحكومة إلى البيانات الشخصية متوافقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيثما ينطبق ذلك". [٧٢]

لقد تم الاعتراف بحماية البيانات كحق أساسي في الاتحاد الأوروبي. [٧٣] مع اعتماد التوجيه EC/95/46 (توجيه حماية البيانات)، [٧٤] شرع الاتحاد الأوروبي في تنظيم معالجة البيانات الشخصية كاستجابة للتحديات التي ظهرت في عصر الإنترنت، ولا سيما زيادة استخدام البيانات ومعالجتها بسبب التكنولوجيات الرقمية. ينص توجيه حماية البيانات على حرية حركة البيانات داخل الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على النهج الاقتصادي لسياسة الاتحاد الأوروبي مع ضمان الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، بما أن المنصات الإلكترونية تعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيات اتخاذ القرار الآلي لضبط المحتوى عبر الإنترنت وجذب انتباه المستخدمين، فإن استخدامها المكثف للبيانات الشخصية يعدّ عنصرًا أساسيًا في قوتها. [٧٥] ولمعالجة هذه المشكلة، تحوّل الاتحاد الأوروبي إلى نهج أكثر استباقية لحماية البيانات [٧٦] الشخصية من خلال تقديم التزامات إيجابية في اللائحة العامة لحماية البيانات، والتي كان هدفها الرئيسي تعزيز درجة من الشفافية والمساءلة في معالجة البيانات.

قدّمت اللائحة العامة لحماية البيانات متطلبات تنظيمية لمعالجة البيانات الشخصية، بما في ذلك جمعها وتحليلها وتخزينها وأنشطة المعالجة الأخرى. بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات، يجب أن يكون لدى المؤسسات أساس قانوني عند معالجة البيانات الشخصية، ويجب عليها الالتزام بفترات محدّدة للاحتفاظ، وإجراء تقييمات مختلفة، وتسهيل الحقوق الفردية، والاحتفاظ بسجل موثّق لأنشطة المعالجة، والإبلاغ عن خروقات البيانات، من بين الالتزامات الأخرى المنصوص عليها في اللائحة العامة. يتوفر حکمان في اللائحة العامة لحماية البيانات هما الأكثر صلة بتحديث التشريعات المتعلقة بوسائل الإعلام: (1) حماية حقوق الأفراد في الخصوصية في سياق التحويل إلى البيانات والتحول إلى المنصات الإلكترونية و(2) التقارير التي يقدمها الصحفيون ووسائل الإعلام التي تعمل كمراقبين للمصلحة العامة في ظروف ديمقراطية.

٧١- العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن حرية التعبير عبر الإنترنت وخارجه.

٧٢- العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن حرية التعبير عبر الإنترنت وخارجه.

٧٣- المادة 8، حماية البيانات الشخصية بموجب ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

٧٤- التوجيه رقم EC/95/46 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1995 بشأن حماية الأفراد في ما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية حركة هذه البيانات OJ L 281, 23.11.1995, p. 31-50.

٧٥- Damian Tambini and Martin Moore. (2018). Digital Dominance: The Power of Google, Amazon, Facebook, and Apple. New York, NY, USA: Oxford University Press.

٧٦- النظام (الاتحاد الأوروبي) 2016/679 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 27 نيسان/أبريل 2016 بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين في ما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية حركة هذه البيانات، وإلغاء التوجيه EC/95/46 (اللائحة العامة لحماية البيانات) (نص ذو صلة بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية) OJ L 119, 4.5.2016, ص. 1-88.

عندما يتعلق الأمر بحقوق الأفراد، ينصب تركيز اللائحة العامة لحماية البيانات على "البيانات الشخصية"، والتي يتم تعريفها على أنها "أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده ("صاحب البيانات")، حيث يمكن أن تكون هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة". [٧٧] طالما أن البيانات تتعلق بصاحب بيانات، فإن اللائحة العامة لحماية البيانات تنطبق تلقائياً وتنظم معالجتها. يجب أن تحمي التقارير الإعلامية أيضاً أصحاب البيانات، سواء أكانوا أصحاب التقارير الإخبارية أو المشاركين في عملية إعداد التقارير بأي طريقة أخرى، والامتثال لللائحة العامة لحماية البيانات. يُعدّ مراقب معالجة البيانات الصحفي والوسيلة الإعلامية التي تحدّد الأغراض (مثل النشر) والوسيلة (مثل قناة ومنصة النشر) لمعالجة البيانات الشخصية. [٧٨]

علاوة على ذلك، تنظم اللائحة العامة لحماية البيانات بشكل صارم مبادئ معالجة البيانات الشخصية، ما يتطلب من المراقب التأكد من معالجة البيانات الشخصية بشكل قانوني وعادل وبطريقة شفافة ويتم جمعها فقط لأغراض محددة وصريحة ومشروعة ("تحديد الغرض")؛ يقتصر على ما هو ضروري لهذه الأغراض ("تقليل البيانات")؛ وتحديثها ("الدقة"). [٧٩]

إن الحكم الأكثر صلة باللائحة العامة لحماية البيانات في ما يتعلق بوسائل الإعلام هو الحق في المحو، والمعروف باسم حق المرء أن ينسى. [٨٠] في قضية بارزة تتعلق بشركة جوجل في إسبانيا، [٨١] والتي تم البت فيها بموجب توجيه حماية البيانات ولكن على أسس قانونية مماثلة كما هو منصوص عليه في اللائحة العامة لحماية البيانات، اعتبرت محكمة العدل الأوروبية أن قضايا التقارير الصحفية الدقيقة وذات الصلة تتعارض مع حقوق الأفراد، وأصحاب التقارير الإخبارية، في حماية بياناتهم. لقد تبين أن حق المرء أن ينسى هو أمر محوري في كيفية سيطرة الأفراد على النشر الإعلامي وفي تعارض محتمل مع حرية التعبير والحريات الصحفية. يمكن للأفراد التذرع بهذا الحق لمنع النشر أو إزالة المحتوى الخاص بهم (كأصحاب البيانات) في حال انتهاك حقهم في حماية البيانات.

في القضية المتعلقة بشركة جوجل في إسبانيا، طلب مواطن إسباني من شركة التكنولوجيا جوجل إزالة معلومات معينة عنه من نتائج البحث أو إخفائها، وهي معلومات تم نشرها بشكل قانوني في إحدى الصحف قبل سنوات عدة. نظرت محكمة العدل الأوروبية في المطالبات القانونية المتنافسة وقررت أن حقوق الأفراد في الخصوصية وحماية البيانات تسترعي أهمية أكبر من المصلحة الاقتصادية لشركة جوجل في معالجة البيانات وكذلك اهتمام الجمهور في الوصول إلى المعلومات، نظراً إلى عدم إظهار وسائل الإعلام اهتماماً عاماً بارزاً بهذه القضية.

ومن الجدير بالذكر أن محكمة العدل الأوروبية أدت دوراً حاسماً في تحديد معايير الحماية في الاتحاد الأوروبي وإنفاذ الحقوق الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. كانت شركة جوجل في إسبانيا هي أول قانون قضائي في الاتحاد الأوروبي يُظهر محاولة السلطة القضائية لمحاربة قوة المنصات الإلكترونية.

٧٧- اللائحة العامة لحماية البيانات، المادة 4(1)

٧٨- اللائحة العامة لحماية البيانات، المادة 4(7)

٧٩- اللائحة العامة لحماية البيانات، المادة 5

٨٠- اللائحة العامة لحماية البيانات، المادة 17

Case C-131/12, Google Spain SL and Google Inc. v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) and Mario Costeja González, -A1 ECLI:EU:C:2014:317 (May 13, 2014)

يتم تغطية وجهة نظر الصحفيين ووسائل الإعلام في إعداد التقارير، بصفتهم جهات رقابية في دولة ديمقراطية، بشكل واضح من خلال الإعفاء المتعلق بالصحافة من قواعد اللائحة العامة لحماية البيانات بشأن معالجة البيانات وحرية التعبير والمعلومات. [٨٢] ولم يكن الإعفاء مفهومًا جديدًا في تشريعات حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي. يتضمن توجيه حماية البيانات حكمًا مشابهًا، "تم تحديثه" إلى حد ما في اللائحة العامة لحماية البيانات.

وفقًا للإعفاء الصحفي، كان المشرعون الوطنيون داخل الاتحاد الأوروبي ملزمين بالتوفيق بين الحق في حماية البيانات وحرية التعبير والمعلومات، خاصةً عندما تتم معالجة البيانات الشخصية لأغراض صحفية، وتوفير الاستثناءات الضرورية والمشروعة. صُممت هذه القواعد لتناسب المواقف التي يفترض فيها مراقب البيانات أو الصحفي أو وسيلة الإعلام بشكل معقول أن النشر سيكون في المصلحة العامة. وقد أدى ترك الإعفاء الصحفي لينظمه المشرعون الوطنيون وتنفذه السلطات الوطنية والسلطة القضائية إلى انتشار مناهج تنظيمية وطنية متباينة وغير متجانسة. [٨٣]

بالنسبة إلى البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من المهم بالقدر نفسه إجراء دراسة وثيقة لتطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات، أي النطاق الإقليمي. [٨٤] تنطبق اللائحة العامة لحماية البيانات على معالجة البيانات الشخصية المتعلقة بالأنشطة التي تديرها المؤسسات، بما في ذلك وسائل الإعلام، من الاتحاد الأوروبي، بغض النظر عما إذا كانت المعالجة تحدث فيها أم لا. وفي الوقت نفسه، تنطبق اللائحة العامة لحماية البيانات أيضًا على معالجة المنظمات غير المنشأة في الاتحاد الأوروبي للبيانات الشخصية إذا كانت شركة الإعلام تقدم سلعًا وخدمات لأصحاب البيانات الموجودين في الاتحاد الأوروبي أو تراقب سلوكهم.

"إن نتيجة مثل هذه القاعدة ذات شقين. فمن ناحية، ينطوي هذا الحكم على الولاية القضائية. يتجاوز النطاق الإقليمي لتطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات مبدأ التأسيس الذي طورته السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية، حيث أن حتى تلك الكيانات غير المنشأة في الاتحاد الأوروبي ستخضع لللائحة العامة لحماية البيانات. ومن ناحية أخرى، فإن النتيجة الأساسية لمثل هذا التوسع في النطاق الإقليمي هي توسيع القيم الدستورية للاتحاد الأوروبي إلى السياق العالمي. [٨٥]

٨٢-اللائحة العامة لحماية البيانات، المادة 85

٨٣- Natalija Bitiukova. The GDPR's Journalistic Exemption and its Side Effects: GDPR anniversary - what does it mean for the media?. -٨٣ June 16, 2023, VerfBlog, <https://verfassungsblog.de/the-gdprs-journalistic-exemption-and-its-side-effects/>. DOI: 10.17176/20230616-111120-0

٨٤- اللائحة العامة لحماية البيانات، المادة 3

٨٥- De Gregorio, The Rise of Digital Constitutionalism in the European Union, cit -٨٥

الاستنتاجات

إن التطورات القانونية الأخيرة والمستمرة في تشريعات الاتحاد الأوروبي في مجالات تنظيم المنصات الإلكترونية المتعلقة بالمحتوى الإعلامي، وحق المؤلف في العصر الرقمي، وحماية حرية وسائل الإعلام والتعددية، وحماية البيانات والخصوصية، تقدم رؤى أساسية حول الجوانب المختلفة وتؤمّن التوترات التي ينبغي على الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تنظر فيها عند تحديث قانون الإعلام (انظر الموجز الذي يركز على لبنان المرفق لهذا التقرير).

ومع ظهور الرقمنة والتحول إلى المنصات الإلكترونية، التي أصبح تأثيرها محسوسًا عالميًا، كان على المشرعين والمنظمين مواكبة ذلك من خلال معالجة التحديات التي تفرضها هذه الاتجاهات عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان الأساسية وأهداف السياسات. قبل عقد من الزمن، وعدت الرقمنة "بالمزيد من الحريات" على جميع مستويات الاتصال. ومع ذلك، يمكننا أن نرى الآن أنه لا يمكن تسخير هذه الإمكانية إلا إذا تمت حماية الرقمنة من خلال ضمانات كافية.

كان ظهور الدستورية الرقمية الحديثة في الاتحاد الأوروبي أحد الاستجابات القانونية الرئيسية للمخاوف المتزايدة بشأن القوة التي تعتمد على التكنولوجيا والتي تراكمتها المنصات، "الشركات عبر الوطنية التي تعمل في البيئة الرقمية لأداء وظائف شبه عامة على نطاق عالمي"، والتي كانت تتحدى الحقوق الأساسية والقيم الديمقراطية. []

لخص هذا المقال الافتراضات والاعتبارات الأساسية للنصوص القانونية للاتحاد الأوروبي، مع تسليط الضوء على التأثير الإيجابي لهذه القوانين والأنظمة أو يمكن أن يكون لها تأثير على حرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام في المساحة الرقمية والتحذير من التأثير السلبي المحتمل، الذي قد يزيد من الحد من الحريات الأساسية.

يجب أن تأخذ محاولات تحديث قانون الإعلام في الاعتبار المعايير الدولية المقابلة بشأن حرية التعبير، بما يتعارض مع المبدأ القائل بأن ما هو محمي خارج الإنترنت يجب أن يتمتع بالمستوى نفسه من الحماية عبر الإنترنت. وقد تم تحليل دور الدولة والاتحاد الأوروبي والمشرعين الوطنيين في إطار تلك المعايير، والتي أكدت أيضًا على حدود تدخل الدولة.

توصيات لإصلاح الإعلام في لبنان

بما أن الدستور اللبناني يضمن حرية التعبير بطريقة مماثلة كما هو الحال في أوروبا، [٨٧] فإن تحديث القانون في لبنان، بما في ذلك قانون المطبوعات وقانون البث التلفزيوني والإذاعي، يجب أن يلتزم بالمعايير الدولية وقيم الحجج القانونية الجارية ونقاشات حول تجديد الإطار التشريعي ليتناسب مع العصر الرقمي.

يمكن اعتبار قانون الخدمات الرقمية بمثابة تشريع رائع وتنظيم للمنصات الإلكترونية التي يمكن أن تعزز مصالح مقدمي المحتوى الإعلامي والصحفيين؛ ومع ذلك، فإن قانون الخدمات الرقمية بعيد كل البعد عن حل جميع مشاكل وسائل الإعلام عالية الجودة نظرًا إلى القوة الكبيرة التي تمارسها المنصات في مجال الاتصالات الرقمية. بالنسبة إلى قطاع الإعلام في لبنان، تعتبر متطلبات قانون الخدمات الرقمية بشأن شفافية المنصات ومساءلتها ذات أهمية قصوى لأنها توفر نهجًا تنظيميًا قائمًا على المخاطر تجاه الوسطاء عبر الإنترنت.

وفي سياق آخر، إنّ تأثير الأحكام القانونية التي أدخلها الاتحاد الأوروبي حديثًا على توفر المحتوى المحمي بحق المؤلف، مع المكافأة العادلة لأصحاب الحقوق من ناحية، وحرية التعبير لمستخدمي منصات مشاركة المحتوى عبر الإنترنت من ناحية أخرى، غير معروف بعد لأن التنفيذ في بلدان الاتحاد الأوروبي مستمر الآن. ومع ذلك، ينبغي لصانعي السياسات والمشرعين اللبنانيين النظر في التطورات القانونية المستقبلية في هذا المجال.

يُعدّ حق المؤلف مسألة حساسة يمكن أن تؤثر على حرية التعبير ووسائل الإعلام من خلال تأثيرها على الوصول إلى المعلومات واستخدامها. وقيم حق المؤلف حواجز على الاتصال، عادةً من خلال الحقوق الحصرية، في حين أن الاستثناءات والقيود المفروضة على هذه الحقوق يمكن أن تساعد في تحقيق التوازن الصحيح بين الادعاءات المتضاربة. ومع ذلك، لا ينبغي استخدام حق المؤلف كعائق أمام أنشطة الصحفيين المتعلقة بالوصول على المواد الإعلامية التي يمكنهم الوصول إليها. وينبغي أن يوازن هذا الوصول أيضًا بالمصلحة العامة وليس حصراً بالمصالح الخاصة لأصحاب الحقوق. وبالتالي، فإن الاستثناءات والقيود المستهدفة بشكل جيد هي أدوات تنظيمية حاسمة لضمان حرية وصول الإعلام والمستخدمين إلى المجال العام، والذي لا ينبغي أن يتعرض للخطر بأي شكل من الأشكال من خلال تدابير الحماية التقنية. يُعدّ حق المؤلف أيضًا عنصرًا أساسيًا في تشكيل إطار دستوري رقمي للوصول إلى المعلومات، وبالتالي يجب اعتباره أداة حساسة لحرية الإعلام.

٨٧- تنص المادة 13 من الدستور اللبناني على أن: "حرية الفرد بالتعبير عن آرائه، شفويًا أو كتابيًا، وحرية الصحافة، وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات مكفولة في الحدود التي يحددها القانون."

عندما يتعلق الأمر بحماية البيانات الشخصية، فإن لائحة الاتحاد الأوروبي ذات صلة كبيرة بالأنشطة الصحفية والتقارير الإعلامية. في ما يتعلق بحماية البيانات، يجب على أصحاب المصلحة اللبنانيين السعي جاهدين لضمان جملة أمور من بينها التوازن بين حماية حق الأفراد في الخصوصية مع السماح بالامتيازات الصحفية في شكل استثناءات من الحق في الخصوصية والقيود المفروضة عليه، لضمان خدمة المصلحة العامة بشكل جيد.

أخيرًا، يُعدّ اقتراح قانون حرية الإعلام الأوروبي، المتوقع اعتماده في تشرين الأول/أكتوبر 2023، [٨٨] ذا أهمية قصوى للسياق اللبناني بشكل رئيسي بسبب العملية التي يقوم عليها الاقتراح، بما في ذلك القضية المهمة المتمثلة في تفعيل اختبارات التعددية الإعلامية داخل الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يوصى بشدة في لبنان بتقييم تأثير تركيزات سوق الإعلام على تعددية وسائل الإعلام واستقلال التحرير قبل اتخاذ أي خطوات نحو تحديث القانون في لبنان لتبرير أي قوانين وأنظمة مستقبلية. وبالتالي، يجب على صانعي السياسات اللبنانيين متابعة التقدم عن كثب ودراسته والنظر في ضرورة وجود ضمانات قانونية مماثلة لسلامة الصحفيين اللبنانيين وحمايتهم.

في الختام، وباستخدام تجربة الاتحاد الأوروبي في تحديث قانون الإعلام، بما في ذلك أوجه التقدم والعيوب فيه، ينبغي النظر في التوصيات التالية للمشرعين وواضعي السياسات اللبنانيين:

(i) ينبغي أن يركز تنظيم المنصات الإلكترونية المتعلقة بالمحتوى الإعلامي على مجالات محدّدة جيدًا مثل حماية القاصرين من المحتوى الضار عبر الإنترنت، ومكافحة خطاب الكراهية عبر الإنترنت، ومتطلبات المنصات المتعلقة بالشفافية والمساءلة. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي التركيز على ضمان أن تعمل الهيئات التنظيمية الوطنية، التي تشرف على تطبيق القواعد الجديدة، كجهات فاعلة عامة مستقلة ومهنية وخاضعة للمساءلة؛

(ii) ينبغي أن يوازن حق المؤلف في العصر الرقمي بعناية بين حماية أصحاب الحقوق وتأثير حق المؤلف باعتباره عائقًا أمام حرية التعبير؛

(iii) ينبغي أن تستفيد حماية حرية وسائل الإعلام وتعددتها من الأدوات القانونية والتنظيمية الجديدة التي تضمن استقلال التحرير، وشفافية ملكية وسائل الإعلام، واستقلال السلطات التنظيمية الوطنية لوسائل الإعلام؛

(iv) يجب أن تضمن حماية البيانات والخصوصية في العصر الرقمي حماية الخصوصية الفردية وتحقيق التوازن بين هذه الأحكام القانونية والإعفاءات المناسبة والمصممة جيدًا للامتيازات الصحفية.

ومركز أبحاث الإعلام والصحافة

العنوان القانوني:
طريق تارتو 10115-67/1، 13b، تالين،
مقاطعة هارجو، إستونيا

العنوان البريدي:
شارع ساوث مولتون 6، لندن،
W1K 5QF، المملكة المتحدة

الانتماء الأكاديمي:
جامعة سانتياغو دي كومبوستيلا (USC)
كلية سان زيروم، بلازا دو أبرادويرو، بدون رقم،
الرمز البريدي 15782، سانتياغو دي كومبوستيلا، إسبانيا

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: www.journalismresearch.org
البريد الإلكتروني: mjrc@journalismresearch.org

صورة الغلاف: CANVA PRO

